عرض رسالة (ميزان الجرح والتعديل) للقاسمي

إعــــداد

د. بسام بن عبدالله صالح العطاوي

أستاذ السنة وعلومها المساعد

ورئيس قسم الدراسات الإسلامية في كلية المعلمين في الدمام

ملخص البحث

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وآله وصحبه ومن اهتدى بهداه .

أما بعد :

فإن الشيخ العلامة جمال الدين القاسمي الدمشقي المتوفى سنة **١٣٣٢** هـ كان أحد كبار علماء عصره السلفيين المجتهدين المبرزين، تشهد له بذلك مؤلفاته الكثيرة البديعة النفيسة . وقد تأثر الشيخ القاسمي بدعوة الشيخ محمد رشيد رضا إلى التقريب بين المذاهب الإسلامية المختلفة، والتي أطلقها في مجلة المنار، فألف رسالته ميزان الجرح والتعديل التي طغى فيها التأثر العاطفي بدعوة التقريب على المنهج العلمي الصحيح، فزعم القاسمي أن الأئمة المحدثين كانوا متسامحين مع أهل البدع مقرين بفضلهم، واستدل على ذلك بروايتهم عمن وصف بشيء من البدع، ودعا المعاصرين أن يقتدوا بأسلافهم في التسامح مع المبتدعة في هذا العصر، وترك الإنكار عليهم، والنظر إليهم على أنهم مجتهدون مأجورون .

والأساس الذي بنى عليه القاسمي نتائجه غير صحيح، فلم يكن المحدثون متسامحين مع أهل البدع، بل كان لهم معهم موقف حازم ومنهج صارم لا مهاودة فيه ولا محاباة، وأما روايتهم عمن وصف بشيء من البدع فليس هذا مذهب جميع المحدثين، فقد امتنعت طائفة من المحدثين من التحديث عنهم مطلقا، والرواة الذين وصفوا بشيء من البدع كثير منهم لم تثبت عليه تلك البدعة

التي رمي بها، ومعظمهم على منهج أهل السنة والجماعة إلا في مخالفات يسيرة رموا من أجلها بالبدعة، وهم مجتهدون فيها، فلاتزول عدالتهم بذلك، ولا يصح وصفهم بأنهم من أهل الفرق المبتدعة الضالة، ويلحقون بهم، ويطلب أن يعامل الجميع معاملة واحدة كما فعل القاسمي .

وأما من ثبتت عليه البدعة بمفهومها الكامل ممن روي عنهم الحديث فعددهم قليل جدا، ورواية من روى عنهم من المحدثين لا تعني عدالتهم عندهم، وإنما حملهم على الرواية عنهم ضرورة حفظ السنة، واتخذوا مع ذلك احتياطات كثيرة حفظا للسنة وصيانة لمنهج أهل السنة الجماعة في معاملة أهل البدع .

وصلى الله وسلم على نبيه الأمين وآله وصحبه أجمعين، والحمدلله رب العالمين .

* * *

فإن الشيخ العلامة جمال الدين القاسمي كان أحد كبار علماء عصره السلفيين المجتهدين المبرزين، تشهد له بذلك مؤلفاته الكثيرة البديعة النفيسة، وإن مما ألفه رسالة سماها (ميزان الجرح والتعديل)، أغرب فيها على خلاف عادته، وذكر فيها ما ينبغي التوقف عنده ومناقشته، وهذا ما قمت به في هذا البحث الذي تكون مما يلي :

١- ترجمة موجزة للقاسمي .

٢- عرض رسالة (ميزان الجرح والتعديل) .

٣- نقد الرسالة ومناقشتها .

٤- خاتمة .

أولا : ترجمة موجزة للقاسمي:

هو محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم القاسمي الحلاق، من سلالة الحسين السبط إمام الشام في عصره، علما بالدين، وتضلعا من فنون الأدب .

ولد في دمشق سنة ١٢٨٣ هـ، في أسرة دين وعلم، فنشأ يطلب العلم منذ نعومة أظفاره وتلقى علوم الشريعة والعربية على كبار علماء بلده، بنهم كبير، وهمة عالية وحرص عظيم، وذكاء مفرط حتى أجازه شيوخه، ورأوه أهلا للفتيا والتعليم، فما أتم ستا وعشرين سنة حتى عرف في البلد عالما يُقِرُّ له العلماء، ويختاره المسؤولون مع نفر من العلماء ليتولوا

وظائف التدريس والإرشاد والوعظ في البلاد السورية، فأقام في عمله هذا أربع سنوات، ثم رحل إلى مصر، وزار المدينة.

ولما عاد اتهمه حسدته بتأسيس مذهب جديد في الدين، سموه المذهب الجمالي، لأنه كان سلفي العقيدة، ولا يرى التقليد فقبضت عليه الحكومة، وسألته، فرد التهمة فأخلي سبيله، واعتذر إليه والي دمشق، فانقطع في منزله للتصنيف وإلقاء الدروس الخاصة والعامة في التفسير وعلوم الشريعة والأدب، وكان بيته مدرسة يغشاها الطلاب منذ الصباح حتى الليل .

ويعد القاسمي من المكثرين في التأليف، فقد جاوزت مؤلفاته المائة، وغالبها يمثل دعوته في الحث على الاستمساك بالكتاب والسنة الصحيحة وهجر التقليد ومحاربة البدع والضلالات ومن أجل كتبه وأنفعها تفسيره المسمى (محاسن التأويل)، وقد طُبِع في سبعة عشر مجلدا في طبعته الأولى، و(قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث)[1]، و (موعظة المؤمنين تلخيص إحياء علوم الدين للغزالي)[2]، و(إصلاح المساجد من البدع والعوائد)[3]، وغيرها .

وقد توفي محموما في دمشق سنة ١٣٣٢هـ، عن تسع وأربعين سنة . رحمه الله تعالى[4].

ثانيا : عرض رسالة ميزان الجرح والتعديل:

رسالة ميزان الجرح والتعديل رسالة صغيرة طبعتها مؤسسة الرسالة سنة ١٤٠٥ هـ في خمسين صفحة من القطع الصغير . وهذه الرسالة في الأصل ثلاث مقالات نشرها القاسمي في مجلة المنار في آخر سنة ١٣٣٠ هـ، وأول سنة ١٣٣١ هـ[5]، أي قبل وفاته بنحو سنة ونصف سنة . ويظهر أن القاسمي كتب هذه الرسالة استجابة لدعوة دعاة التقريب بين أهل السنة والشيعة، والذي كان الشيخ محمد رشيد رضا صاحب مجلة المنار أحدهم[6]، فقد ذكر أنه جاهد في سبيل تلك الوحدة أكثر من ثلث قرن، ودعا العلماء إلى مؤازرته في دعوته تلك ؛ فكان ممن استجاب له القاسمي، فنشر في مجلة المنار مقالات تؤيد تلك الفكرة،

منها هذه الرسالة التي سماها ميزان الجرح والتعديل، وقد صرح الشيخ محمد رشيد رضا في تقديمه كتاب قواعد التحديث للقاسمي أن بعض متبعي السلف أنكروا على القاسمي ما خالفهم فيه في كتابه (تاريخ الجهمية والمعتزلة)، وكتابه (نقد النصائح الكافية) ثم ذكر الشيخ محمد رشيد رضا أن القاسمي لم يقصد بذلك سوى التأليف بين فرق المسلمين الكبرى(٧).

وقال الشيخ محمد رشيد رضا في ترجمته للقاسمي : وكان لحرصه على الوفاق وجمع كلمة المسلمين يجتهد في استبانة حجة كل فريق من أصحاب المذاهب، وتقريب أحدهما من الآخر بإظهار حجته أو شبهته، وحكاية ما يعارض الخصم به، ومن كانت هذه طريقته فكثيرا ما يغضب الخصمين معا فيتهمه كل منهما بالتشيع للآخر ..... وقد اتهم الفقيدَ بعضُ السلفيين بأنه خالف مذهب السلف في رسالته (تاريخ الجهمية والمعتزلة) على شدة حرصه وتحريه إياه، ثم ذكر الشيخ محمد رشيد رضا مدافعا عن القاسمي أن الإصلاح بين الرجلين أو القبيلين من الناس فضيلة حث عليها الشرع، وعرف حسنها العقل، وقد أبيح فيها الكذب عند الضرورة، عملا بقاعدة ارتكاب أخف الضررين، فبالأولى يباح فيها التماس العذر لكل خصم فيما خالف الآخر فيه، وتوجيه ما قام عنده من الحجة أو شبه الحجة، وهذه الطريقة في الإصلاح أقرب الطرق لإرضاء المعتدلين من أهل المذاهب المختلفة .. إلى أن ذكر أن رسالة (تاريخ الجهمية والمعتزلة) لم يكتب أحد في هذا العصر كتابة أعدل منها في التأليف بين فرق المسلمين الكبرى، وهم أهل السنة الأثرية والأشاعرة والمعتزلة والشيعة والخوارج(٨) .

وأخيرا يئس الشيخ محمد رشيد رضا من جدوى دعوته تلك، وكان ممن هاجمه كثير من الشيعة الذين ألفوا كتبا في التحذير منه، والطعن فيه حتى اضطر إلى الرد عليهم وتفنيد أباطيلهم، فلامه بعض الناس على هذا التغير المعاكس، فقال : إني أقسم بالله لشديد الحرص على هذا الاتفاق، وقد جاهدت في سبيله أكثر من ثلث قرن، ولا أعتقد أحدا في المسلمين أشد مني رغبة وحرصا على ذلك، وقد ظهر لي باختباري الطويل وبما اطلعت عليه من اختبار العقلاء وأهل الرأي أن أكثر علماء الشيعة يأبون هذا الاتفاق أشد الإباء ؛ إذ يعتقدون أنه ينافي منافعهم الشخصية من مال وجاه(٩) .

والمقصود أن القاسمي في رسالته ميزان الجرح والتعديل كان متأثرا بدعوة التقريب بين أهل السنة وغيرهم من أهل البدع، فادعى في هذه الرسالة أن أئمة أهل السنة والجماعة لم يعادوا أهل البدع، وأنهم كانوا متسامحين معهم معترفين بقدرهم مشيدين بفضلهم، ودليله على ذلك رواية كبار المحدثين عمن وصف ببدعة، ونادى في رسالته المعاصرين أن يقتدوا بأسلافهم في ذلك، فيعاملوا أهل البدع بالتآلف ويطرحوا التناكر والتخالف .

قال القاسمي في أول رسالته : هذا بحث جليل، ومطلب خطير طالما جال في النفس التفرغ لكتابة شيء فيه يكون لباب اللباب في هذا الباب الذي اختلف فيه الناس لما غلب التعصب على النفوس، ونبذوا مشرب كبار المحدثين رواة السنة وهداة الأمة .

ثم ذكر أن الله تعالى قيض من الأئمة من قام في وجه الغلاة الذين يعاملون مخالفيهم بالتكفير والتفسيق والتبديع والتضليل، فزيف رأيهم وعرف لخيار كل فرقة قدرهم، وأقام لكل منهم ميزان أمثالهم، قال : كان من أعظم من صدع بالرواية عنهم الإمام البخاري – رضي الله عنه – وجزاه عن الإسلام والمسلمين أحسن الجزاء، فخرَّج عن كل عالم صدوق ثَبْت من أي فرقة كان، حتى ولو كان داعية، كعِمران بن حطَّان(١٠)، وداود ابن الحُصَين(١١) . وملأ مسلم صحيحه من الرواة الشيعة، فكان الشيخان – عليهما الرحمة والرضوان – بعملهما هذا قدوة الإنصاف وأسوة الحق الذي يجب الجري عليه ؛ لأن مجتهدي كل فرقة من فرق الإسلام مأجورون، أصابوا أو أخطأوا بنص الحديث النبوي، ثم تبع الشيخين على هذا المحققون من بعدهما(١٢) .

وقال : فتمت النعمة بتعديل رجال الصحيحين، ونبذ كل وهم سواه، وبذلك عرف للرجال فضلهم، ولأولي العلم قدرهم، وسن للناس اطراح التعصب والتحزب، والتصافح على الأخوة الإيمانية(١٣) .

وقال : التنابز بالألقاب والتباغض لأجلها الذي أحدثه المتأخرون بين الأمة عقوا به أئمتهم وسلفهم أمثال البخاري ومسلم والإمام أحمد بن حنبل ومن ماثلهم من الرواة الأبرار،

وقطعوا به رحم الأخوة الإيمانية الذي عقده تعالى في كتابه العزيز، وجمع تحت لوائه كل من آمن بالله ورسوله[١٤] .

وقال : لو كانت الفرق التي رميت بالابتداع تهجر لمذاهبها، وتعادى لأجلها لما أخرج البخاري ومسلم وأمثالهما لأمثالهم[١٥] .

وقال : رواية الشيخين وغيرهما عن المبدَّعين تنادي بواجب التآلف والتعارف، ونبذ التناكر والتخالف، وطرح الشنآن والمحادَّة والمعاداة والمضارَّة ؛ لأن ذلك إنما يكون في المحاربين المحادِّين، لا في طوائف تجمعها كلمة الدين[١٦] .

وقال : وهل يمكن لمثل البخاري – وهو من هو في نقد الرجال – أن يضم إلى صحيحه من مجتهدي الفرق من كان فاسقا ليصبح جانب من كتابه مرويا للفسقة، وقد جمعه ليجعله حجة بينه وبين ربه، وهل يعقل أن يجعل رواية الفاسق حجة عند المولى[١٧]؟.

وقال : ولو نظروا في تراجم الرجال، وتدبروا سيرة كثير من أولئك المبدَّعين الأبطال لعلموا أن رميهم بالفسق يكاد أن يهتز له العرش، خذ لك مثلا من شيوخ المعتزلة عمرو ابن عبيد[١٨]، وانظر في ترجمته إلى زهده وتقواه ..... وما قولك في قوم يرون مرتكب الكبيرة كافرا أو مخلدا في النار ؟، أليس في هذا نهاية التعظيم للدين، وغاية الابتعاد عن المعاصي، والإشعار بامتلاء القلب من خشية الله بما يزع عن الكذب والافتراء ؟ . بلى ! وألف بلى ! فأنى يستجيز عاقل بعد ذلك تفسيقهم، وهم على ما رأيت من التمسك بدين الله، والتصلب في المحافظة على حدوده ؟ ! فتدبر وأنصف[١٩] .

وقال : فهل بعد هذا يجوز غمز بعض من روى لهم الشيخان من أولئك الأعلام المبدَّعين ؟ لا جرم أنه لأمرٍ ما عني البخاري ومسلم بالتخريج عنهم، وأخذ السنة منهم، وتبليغها للأمة، وجعلها حجة بينه وبين ربه، وما ذاك إلا إجلالا لفضلهم، وإنصافا لقدرهم . انظر كيف يتحمل مثل البخاري عن أعلام الشيعة، والمعتزلة، والمرجئة، والخوارج، ويجعل حديثهم حجة، ومرويهم سنة، ويفخر بذكر أسمائهم في أسانيده، ويخلد لهم أجمل الذكر، في أشرف مصنف، انظر هذا وقابل بينه وبين جمود المتأخرين، ورميهم علماء الفرق بالفسق

والابتداع والضلال، وهجرهم لعلومهم، وصد الناس عنهم، حتى فات الناس – وا أسفا – عِلْم جَمٌّ، وخير كثير . ولئن دُوِّنَ ما دُوِّن من معارفهم، فما بقي من فوائدهم في خزائن صدورهم مما كان يستثار بالأخذ عنهم وينال بمجالسهم أوسع وأوفر . أفليس في جمود هؤلاء على ما ذكر عقوق لسلفهم الصالح ؟ . بلى ! وما يضرون إلا أنفسهم لو كانوا يشعرون[٢٠].

وقد سار القاسمي في سائر صفحات رسالته على هذا المنوال، ثم تكلم في آخر رسالته عن خطر التعصب للرأي والمذهب ، وذكر أمثلة متنوعة لوقائع مؤلمة حدثت بسبب تعصب بعض الفقهاء لمذهبهم الذي حملهم على ظلم مخالفيهم واضطهادهم[٢١] .

وما نادى به القاسمي في هذه الرسالة ذكره أيضا في كتابه (تاريخ الجهمية والمعتزلة) ؛ إذ عقد فصلا بعنوان رجال الجهمية والمعتزلة ممن روى لهما الشيخان البخاري وم سلم في
صحيحيهما، فقال : من المقرر في الأصول أن أئمة الرواية والأثر لم يتجافوا الرواية عن المبدَّع ين فقد تحملوا عن الشـــيعة والمرجئة والقدرية والخوارج وغيرهم، ومع تصلب الشيخين في الرواة وتحريهما لم يريا مانعا من الرواية عن أعلام من رمي ببدعة ؛ انتجاعا للعلم واستقاء للحكمة من مناهلهـــا .... إلى أن قال : ولما كان بحثنا في الجهمية والمعتزلة رأيت مما يتممه إيراد من سمي من رجالهما في الصحيحين لنعلم بذلك تسامح المحدثين في الأخذ عمن رمي ببد عة، إذا كان ثقة صدوقـــــا، وفي تلقي السنة منه، طرحا للتعصب واعترافا بقـــدر ذوي الفضل[٢٢] .ثم حاول القاسمـــي أن يثبت أن الجهمية والمعتزلة مجتهدون كسائر العلماء المجتهد ين، ثم قال : وبالجملة فكون هذه الفرق مجتهدة لها ماللمجتهدين أمر لا يرتاب فيه منصف، والمجتهد معـــــذور بل مأجور، وإن أخطأ، وإذا انتفى الإثم عن المجتهد فأنى يصح نبزه بالألقـــاب السوء، والحفيظة عليه ؟. وهل فَرَّقَ الأمة، وجعلها شيعا وأذهب ريحها إلا هذا التنابز والإزراء المعيب مع ما يجمع الكل من أخوة الإسلام[٢٣] .

وما قرره القاسمي في هذه الرسالة، ودعا إليه قد تأثر به كثير من المثقفين ولا سيما

أنصار دعوة التقريب بين أهل السنة وغيرهم من المبتدعة، وقد قرأت جملة من مقالاتهم في ذلك، فكانوا كثيرا ما يستدلون برسالة القاسمي وما ذكره فيها، بل اطلعت على بحث للدكتور أمين أبو لاوي سماه : الرواة الذين أخرج الشيخان حديثهم في صحيحيهما من أصحاب الفرق بين المعايير الحديثية والتسامح المذهبي، وقد تبنى في هذا البحث فكرة القاسمي نفسها وأدلته عليها، وإن لم يشر إلى القاسمي ولا إلى رسالته .

ثالثا : نقد الرسالة ومناقشتها .

تتلخص رسالة القاسمي في الاستدلال برواية المحدثين ولاسيما الشيخين عن الموصوفين بالبدعة على أن المحدثين يقرون بعدالة أهل البدع، وأنهم متسامحون معهم مقرون بفضلهم وأن على أهل هذا العصر أن يقتدوا بأسلافهم في التسامح مع أهل البدع في هذا العصر والإقرار بفضلهم والكف عن الإنكار عليهم .

وستكون مناقشة ما ذكره القاسمي في الوقفات التالية :

الوقفة الأولى : ما المراد بالتسامح مع أهل البدع ؟

تكـــــرر في رسالة القاسمي إطلاق لفظ التسامح مع أهل الفرق في وصف المحدثين بذلك، وفي دعوة المسلمين المعاصـــرين إلى ذلك، وكلمة التسامح كلمة مطاطية إن صح التعبير فكم نُسِب إلى الإسلام من الباطل تحت هذا المصطلح !

فالتسامح كالحرية والمساواة وغيرهما من المصطلحات التي تتـــردد على ألسنة الدعاة، وبين سطور الكتاب والمؤلفـــين، وهي مصطلحات ذات مضامين فضفاضة، وربما كانت غامضـــة أحيانا ؛ فقد يستعملهـــــا بعض أبناء المسلمين غير مدركين لمفهومها وضوابطها، فيقعون في المحاذير الشرعـــية بأن ينسبوا إلى الإسلام ماليس منه، أو يستعملها الأعداء مســـــتغلـــين الفرص في نشر دعوة من أخطر الدعوات الهدامة في العالم الإسلامي .

إن الذين يحاولون إماعة الإسلام باسم التسامح أو التقريب بين الأديان، أو التعايش السلمي يُخْطئون في فهمهم للدين الإسلامي، وفهمهم لمعنى التسامح الذي يقره الإسلام[٢٤]

وكذلك مصطلح التسامح مع المبتدعة له مفهوم واســـــع ؛ إذ يدخل فيه موالاتهم بالكلية، والسكوت عن بدعهم، وعدم الإنكار عليهم والتحذير منهم، وترك دعوتهـــم لنبذ بدعهم، وترك هجرهم إنكارا عليهم،وكل هذا مخالف لما في كتاب الله، وسنة رسول الله ﷺ ، وماعليه أهل السنة والجماعة من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، ومع ذلك فقد دعا القاسمي في هذه الرسالة إليه .

الوقفة الثانية : هل المحدثون متسامحون مع أهل البدع مقرون بفضلهم ؟ .

إن من أصول البحث المتفق عليها أن الباحث في موضوع يلزمه أن يجتهد في الإحاطة به من جميع جوانبه وفروعه وجزئياته حتى تكون نتيجة بحثه صادقة موافقة للواقع، وهذا ما لم يتوافر في رسالة القاسمي، فهو نَظَر إلى الموضوع من جانب واحد بنى عليه النتيجة، وأعرض عن جوانب الموضوع الأخرى التي تنقض هذه النتيجة، إنه نظر إلى جزئية واحدة غير صريحة ضَخَّمَها، وبنى عليها دون أن يقيم عليها أدلة صريحة من أقوال المحدثين ومواقفهم، ولا يخفى أن الأخذ بجزء من النصوص دون البقية سبب ضلال أكثر المبتدعة قديما وحديثا، فالوعيدية أخذوا بنصوص الوعيد، وتركوا نصوص الوعد، فضلوا، والمرجئة أخذوا بنصوص الوعد، وتركوا نصوص الوعيد، فضلوا، والذين دعوا إلى موالاة المستعمر الكافر كالشيخ محمد عبده الذي جعل الأصل السابع من أصول الإسلام مودة المخالفين في العقيدة استدلوا بقوله تعالى : {لا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ}[الممتحنة : ٨]، فحملوا الآية على غير معناها الصحيح، وأعرضوا عن النصوص الأخرى التي تنهى عن موالاة الكافرين، وهي كثيرة جدا حتى قال الشيخ حمد ابن عتيق(٢٥) رحمه الله : ليس في كتاب الله حكم فيه من الأدلة أكثر ولا أبين من هذا الحكم [يعني الولاء والبراء] بعد وجوب التوحيد، وتحريم ضده، وكذلك فعل جمال الدين الأفغاني وتلميذه محمد عبده وغيرهما حين دعوا إلى وحدة الأديان السماوية وتقاربها وأنها كلها على حق، واستدلوا بقوله تعالى {إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحاً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ

عِندَ رَبِّهِمْ وَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ } [البقرة : ٦٢]، فحملوا الآية على غير معناها الصحيح، وأعرضوا عن النصوص الأخرى كقوله تعالى :{وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلاَمِ دِيناً فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ} [آل عمران : ٨٥] (٢٦) .

إن القاسمي قرر أن المحدثين متسامحون مع أهل البدع مقرون بفضلهم بناء على روايتهم عن الموصوفين ببدعة، ومن له أدنى معرفة بكتب الاعتقاد ومناهج الأئمة يدرك بكل سهولة أنها تنقض نتيجته بصراحة، وكل من يطلق القول بأن المحدثين كانوا متسامحين مع أهل البدع لا يصف حقيقة الواقع ؛ إذ إنه يجهل أو يتجاهل منهج المحدثين الصريح
ومواقفهم الصارمة من البدعة والمبتدعة، فقد ألفوا مئات الكتب في الرد على المبتدعة بكل قوة، فأبطلوا حججهم، وحذروا منهم، ووصفوهم بأشد الأوصاف بدون أدنى مجاملة، وجعلوا التصريح بموقفهم هذا من أهل البدع من نصوص كتبهم التي يذكرون فيها مجمل اعتقادهم، والذي يقرأ في كتب التاريخ والتراجم يقف على وقائع لا تحصى تشهد لأولئك الأئمة بغلظتهم على أهل البدع .

وإليك بعض النصوص التي تبين موقف أهل السنة والحديث عموما من أهل البدع .

قال الإمام محمد بن أبي زمنين المتوفى سنة ٣٩٩ هـ : ولم يزل أهل السنة يعيبون أهل الأهواء المضلة، وينهون عن مجالستهم، ويخوفون فتنتهم(٢٧) .

وقال الإمام أبوعثمان إسماعيل بن عبدالرحمن الصابوني المتوفى سنة٤٩٩هـ في بيان عقيدة السلف أصحاب الحديث: ويبغضون أهل البدع الذين أحدثوا في الدين ماليس منه، ولا يحبونهم ولا يصحبونهم، ولا يسمعون كلامهم، ولا يجالسونهم ولا يجادلونهم في الدين، ولا يناظرونهم ، ويرون صون آذانهم عن سماع أباطيلهم(٢٨) .

وقال الإمام المحدث الحسين بن مسعود البغوي المتوفى سنة ٥١٦هـ : مضت الصحابة والتابعون وأتباعهم وعلماء السنة على هذا مجمعين متفقين على معاداة أهل البدعة ومهاجرتهم(٢٩) .

وقال الإمام المحدث أبوبكر الآجري المتوفى سنة ٣٦٠هـ في باب ذكر هجرة أهل البدع والأهواء :

ينبغي لكل من تمسك بمارسمناه في كتابنا هذا، وهو كتاب(الشريعة) أن يهجر جميع أهل الأهواء من مثل الخوارج والقدرية والمرجئة والجهمية، وكل من ينتسب إلى المعتزلة وجميع الروافض وجميع النواصب، وكل من نسبه أئمة المسلمين أنه مبتدع بدعة ضلالة، وصح عنه ذلك فلا ينبغي أن يكلم ولا يسلم عليه ولا يجالس،ولايصلى خلفه ولا يزوج ولا يتزوج إليه من عرفه ولا يشاركه ولا يعامله ولا يناظره ولا يجادله بل يذله بالهوان له، وإذا لقيته في طريق أخذت في غيرها إن أمكنك .....إلى أن قال : وهذا الذي ذكرته لك مقول من تقدم من أئمة المسلمين، وموافق لسنة رسول الله ﷺ [٣٠] .

وقال في باب عقوبة الإمام والأمير لأهل الأهواء :

ينبغي لإمام المسلمين ولأمرائه في كل بلد إذا صح عنده مذهب رجل من أهل الأهواء ممن قد أظهره أن يعاقبه العقوبة الشديدة، فمن استحق منهم أن يقتله قتله، ومن استحق أن يضربه ويحبسه وينكل به فعل به ذلك ومن استحق أن ينفيه نفاه وحذر منه الناس ....ثم ذكر ما
يدل على ذلك من آثار الصحابة والتابعين وقال: ولم يزل الأمراء بعدهم في كل زمان يسيرون في أهل الأهواء إذا صح عندهم ذلك عاقبوه على حسب ما يرون، لاتنكره العلماء [٣١].

ونقل القاضي أبو يعلى الحنبلي المتوفى سنة ٤٥٨ هـ إجماع الصحابة والتابعين على هجر المبتدعة[٣٢] .

وقال ابن قدامة الحنبلي المتوفى سنة ٦٢٠ هـ : كان السلف ينهون عن مجالسة أهل البدع، والنظر في كتبهم، والاستماع لكلامهم، ثم نقل اتفاق الصحابة وتابعيهم بإحسان في جميع الأمصار والأعصار على هجر أهل البدع[٣٣] .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية المتوفى سنة ٧٢٨

هـ : وهذه حقيقة قول من قال من السلف والأئمة : إن الدعاة إلى البدع لا تقبل شهادتهم، ولا يصلى خلفهم، ولا يؤخذ عنهم العلم، ولا يناكحون فهذه عقوبة لهم حتى ينتهوا[٣٤] .

وقال ابن القيم المتوفى سنة

٧٥١هـ : واشتد نكير السلف والأئمة للبدعة، وصاحوا بأهلها من أقطار الأرض، وحذروا فتنتهم أشد التحذير، وبالغوا في ذلك بما لم يبالغوا في إنكار الفواحش والظلم والعدوان ؛ إذ مضرة البدع وهدمها للدين ومنافاتها له أشد[٣٥] .

فهذه بعض نصوص الأئمة يذكرون فيها موقف أهل السنة والحديث من المبتدعة، فهل يوصف من يقف هذا الموقف بأنه متسامح مع أهل البدع ؟! .

قال الشيخ بكر أبو زيد : يؤصل علماء الإسلام هجر المبتدع ديانة تحت القاعدة العقدية الكبرى : قاعدة الولاء والبراء، وهذه القاعدة من مسلمات الاعتقاد في الإسلام ؛ لكثرة النصوص عليها من الكتاب والسنة والأثر، ومن أولى مقتضياتها التي يثاب فاعلها ويعاقب تاركها البراءة من أهل البدع والأهواء، ومعاداتهم وزجرهم بالهجر ونحوه، على التأبيد حتى يفيئوا، وهذا معقود في عامة كتب اعتقاد أهل السنة والجماعة[٣٦] .

وقال : وحسبك أن أسماء الكتب التي فيها الرد على البدع والضلالات والأخطاء والمخالفات تبلغ مجلدا كبيرا بل مجلدات[٣٧] .

وقد سرد صاحب كتاب (تاريخ تدوين العقيدة السلفية) أسماء سبعة وثلاثين كتابا لأئمة أهل السنة والجماعة يبدأ كل منها بكلمة " الرد"، كالرد على الجهمية، والرد على القدرية، والرد على الكرامية، والرد على اللفظية، والرد على المرجئة، والرد على المبتدعة، وغيرها[٣٨] .

ولنأخذ أمثلة على ماتقدم ذكره إجمالا من عناوين أبواب كتب كبار المحدثين في ذلك .

بوب أبوداود فقال : باب مجانبة أهل الأهواء وبغضهم[٣٩]. ثم قال : باب ترك السلام على أهل الأهواء[٤٠] .

وبوب ابن ماجـــه فقال : باب اجتناب البدع والجدل، وعقد بابا للخوارج،وروى الأحاديث الواردة في ذمهم، وكذلك فعل في باب الجهمية[٤١] .

وعقد الدارمي بابا في اجتناب أهل الأهواء والبدع والخصومة[٤٢] .

وعقد ابن حبان بابا في صحيحه فقال : الزجر عن مجالسة أهل الكلام والقدر أو مفاتحتهم بالجدال[٤٣] .

وعقد البيهقي بابا فقال : باب النهي عن مجالسة أهل البدع ومكالمتهم[٤٤] .

وتجد تحت هذه الأبواب كثيرا من الآثار المروية عن السلف في هذا المعنى .

والآثار المروية عن السلف في ذلك تقدر بالمئات إن لم تبلغ الآلاف[٤٥] .

ولنأخذ أمثلة من مواقف أئمة المحدثين من المبتدعة.

قال أيوب السختياني : رآني سعيد بن جبير جلست إلى طلق بن حبيب – وكان مرجئا– فقال لي : ألم أرك جلست إلى طلق بن حبيب، لا تجالسنه [٤٦].

ودخل رجلان من أهل الأهواء على محمد بن سيرين التابعي الجليل فقالا : يا أبابكر نحدثك بحديث ؟ قال : لا، قالا : فنقرأ عليك آية من كتاب الله ؟، قال : لا، لتقومانِّ عني أو لأقومنَّ[٤٧] .

وقال رجل من أهل البدع لأيوب السختياني : يا أبابكر! أسألك عن كلمة، فولى، وهو يقول : ولا نصف كلمة[٤٨] .

وسئل أمير المؤمنين في الحديث سفيان الثوري عن رجل يشتم أبابكر فقال : كافر، قيل : فيصلى عليه ؟، قال : لا، قيل : كيف يصنع به وهو يقول : لا إله إلا الله ؟، قال : لا تمسوه بأيديكم، ارفعوه بالخشب حتى تواروه في قبر ه [٤٩] .

وبينما سفيان الثوري في المسجد الحرام أتي بجنازة عبدالعزيز بن أبي رواد فتجاوزها الثـــوري ولم يصل عليه ؛ لأنه كان يـــرى الإرجـــاء، مع أن عبدالعزيز كان رجلا فاضلا كثير العبادة عظيم المحاسن، وقد سئل ســـفيان عن امتناعه فقال : والله إني لأرى الصلاة على من هو دونه عندي ولكن أردت أن أري الناس أنه مات على بدعة(٥٠).

وقال الفضيل بن عياض : لأن آكل عند اليهودي والنصراني أحب إلي من أن آكل عند صاحب بدعة فإني إذا أكلت عندهما لا يقتدى بي، وإذا أكلت عند صاحب بدعة اقتد ى بي الناس (٥١).

وقال زائدة بن قدامة المحدث الشهير في الحسن بن صالح بن حي : ابن حي هذا قد استصْلَب منذ زمان، ومانجد أحدا يصلبه،
وكان زائدة يجلس في المسجـــد يحذر الناس منه ومن أصحابه، وكان يستتيب من أتى الحسن بن صالح،
مع أن الحسن بن صالح ثقة فقيه عابد من رجال مسلم والسنن، وقد وصفـــه الذهبي بأنه من أئمة الإسلام لولا تلبسه ببدعة كان يرى الخروج على أمراء زمانه لظلمهم وجورهم مع أنه لم يقاتل قط(٥٢).

وقال إبراهيم بن هانئ النيسابوري تلميذ الإمام أحمد المتوفى سنة ٢٦٥ هـــ : شهدت أباعبدالله يعني الإمام أحمد في طرق مسجـــــد الجامع، وســـــلم عليه رجل من الشاكَّة فلم يرد عليه السلام، فأعاده عليه، فدفعه أبوعبدالله ولم يسلم عليه(٥٣) .

وسئل الإمام أحمد عن رجل له جار رافضي يسلـــــم عليه ؟ . قال : لا، وإذا سلم عليه لا يرد عليه، وسئل أيضا عن صاحب بدعة يسلم عليه ؟،
قال : إذا كان جهميا أو قدريا أو رافضيا داعية فلا يصلى عليه ولا يسلم عليه(٥٤) .

وقـــال أيـــضا : إذا كـــان المرجـــيء داعيـــة فـــلا تكلمـــه، وســـئل عـــن رجل زوج ابنته رجـــــلا وهو لا يعلم فــــإذا هو يقول بمقالـــة رديئة من الإرجاء فقال: إذا كان يغلو في ذلك، ويدعو إليه رأيت أن يخلع ابنته ولا تقيم عنده(٥٥).

وعقد الخَلال في كتاب السنة فصلا طويلا روى فيه أقـوال أئمـة الحـديث في تكفير من قال بخلق القرآن، وعقد أبوابـا للرد على الجهمية والطعن فيهم، وعقد بابا فقال : ذكر ابن أبي دؤاد وأصحابه الفسـاق، وروى قول الإمام أحمد حين سئل عن ابن أبي دؤاد فقال : كافر بالله العظيم[٥٦]. وابن أبي دؤاد هو أحمدالقاضـي رأس المعتزلة في أيام المأمون، قال الذهبي في ترجمته : أحمد بن أبي دؤاد القاضي، جهمي بغيض هلك سنة أربعـين ومائتين[٥٧]

وعقدالخلال بابا فقال : ذكر الجهمية ومقالتهم أعداء الله الكفار[٥٨] .

وهذا الإمام الكبير والمحدث الشهير عبدالله بن المبارك يقول : الجهمية كفـار[٥٩]، والقاسمي يقول : هم مجتهدون كسائر العلماء المجتهدين، والمجتهد معذور[٦٠] .

وهذا الإمام المحدث الكبير علي بن المديني أمير المؤمنين في الحديث لما خاف علـى نفسه من بطش المعتزلة أيام المأمون وافقهم على القول بخلق القرآن مكرها، فامتنع عدد من أئمة الحديث عن التحديث عنه كالإمام أحمد، وإبراهيم الحربي ، وأبي زرعة الرازي[٦١] .

قال العقيلي : قرأت على عبد الله بن أحمد كتاب العلل عن أبيه فرأيت فيه حكايات كثيرة عن أبيه عن علي بن عبد الله ثم قد ضرب على اسمه، وكتب فوقه حـدثنا رجـل ثم ضرب على الحديث كله، فسألت عبد الله، فقال : كان أبي حدثنا عنه ثم أمسك عن اسمـه وكان يقول : حدثنا رجل ثم ترك حديثه بعد ذاك[٦٢]، وذكر عبدالله بن أحمد أن أباه لم يحدث عن ابن المديني بعد المحنة بشيء[٦٣]، فهذه معاملة إمام أهل السنة والحديث أحمد بن حنبـل لإمام في السنة والحديث أيضا قال ببعض مقالة المعتزلة مكرها مضطرا، فهل يعقل أن يتسامح مع رؤوس المبتدعة أنفسهم ؟!

وكل ماتقدم ماهو إلا غيض من فيض، وقطرة من بحر أقوال الأئمـة ومواقفهم من المبتدعة التي تطفح بها الكتب،فكيف يوصفون بعد هذا كله بأنهم متسامحـون مع أهـل البدع؟ ولنختم بذكر موقف للبخاري ومسلم اللذين أكثر القاسمي من الاستشهاد بتخريجهما

للموصوفين بالبدع في صحيحيهما مستدلا بذلك على تسامحهما وتسامح المحدثين عامة مع أهل البدع .

ألف البخاري كتابا سماه خلق أفعال العباد، وهو مطبوع رد فيه على المبتدعة بأقسى الردود، وعقد فيه بابا فقال : باب ماذكر أهل العلم للمعطلة الذين يريدون أن يبدلوا كلام الله، وذكر في هذا الباب عشرات النصوص عن أئمة الحديث في تكفير الجهمية القائلين بأن القرآن مخلوق، وهي مقالة المعتزلة . وبعد أن نقل قول أبي الوليد الطيالسي المحدِّث المتوفى سنة ٢٢٧هـ : من قال القرآن مخلوق فهو كافر، ومن لم يعقد قلبه على أن القرآن ليس بمخلوق فهو خارج عن الإسلام - قال البخاري : نظرت في كلام اليهود والنصارى والمجوس فمارأيت أضل في كفرهم منهم، وإني لأستجهل من لا يكفرهم إلا من لم يعرف كفرهم(٦٤)، وقال البخاري أيضا في كتابه : ما أبالي صليت خلف الجهمي والرافضي أم صليت خلف اليهود والنصارى، ولا يسلم عليهم، ولا يعادُون، ولا يناكحون، ولا يشهدون، ولاتؤكل ذبائحهم(٦٥) .

فأين التسامح المزعوم مع أهل الفرق المخالفة ؟ وما موقف القاسمي من هذه النصوص التي أعرض عنها وهي في غاية الصراحة، وتمسك بشبهة أن الشيخين رويا عن بعض من وصف بالبدعة وجعلها دليله على ماادعاه من أن المحدثين متسامحون مع أهل البدع؟ وأذكر هنا موقف البخاري من محمد بن يحيى الذهلي في مسألة اللفظ المشهورة، وكلاهما من أكابر أئمة أهل السنة والجماعة– ليس في ذلك أدنى شك – وكلاهما يعتقد أن القرآن كلام الله غير مخلوق ؛ لكن لما سئل البخاري: ماتقول في اللفظ بالقرآن مخلوق هو أم غير مخلوق ؟ ؛ قال : القرآن كلام الله غير مخلوق وأفعال العباد مخلوقة، أو قال : أفعالنا مخلوقة وألفاظنا من أفعالنا، ففهم الذهلي من هذا أن البخاري ممن يقول : لفظي بالقرآن مخلوق، فقال الذهلي : من قال : لفظي بالقرآن مخلوق فهو مبتدع لا يجالس ولا يكلم ومن ذهب بعد هذا إلى محمد بن إسماع

يل البخاري فاهموه ؛ فإنه لا يحضر مجلسه إلا من كان على مثل مذهبه، والبخاري لم يصرح بذلك، والسلف امتنعوا من إطلاق القول بأن لفظي بالقرآن مخلوق من غير تبيين المراد ؛ لأنه لفظ مجمل يحتمل حقا وباطلا، ومع أن كلاً من الذهلي والبخاري إمام من أئمة أهل السنة والجماعة إلا أنه جرت بينهما شقة ووحشة، وخطَّأ كل منهما الآخر في جزئية واحدة متعلقة بمسألة من مسائل الاعتقاد

وانظر كيف حذر الذهلي الناس من البخاري ونهاهم عن مجالسته من أجل هذه الجزئية فكيف يكون موقفه من أهل البدع ؟، والبخاري أيضا لما خطَّأه، وكان سمع منه

أحاديث نبوية احتاج أن يرويها في صحيحه وخشي إن صرح باسم الذهلي أن يفهم منه أنه يوافقه على رأيه روى عنه بتصرف في اسمه، فأحيانا يقول : حدثنا محمد مهملا، وأحيانا ينسبه إلى جده، وهكذا، ولم يصرح باسمه إطلاقا، كما نبه على هذا جمع من العلماء، كالغساني[٦٦] والذهبي [٦٧]وابن حجر[٦٨] .وقد كان مسلم ممن وافق البخاري على قوله، وهو من تلاميذ الذهلي، ولم يستجب له في ترك مجالس البخاري، فاستمر في حضور مجالس الرجلين،حتى قال الذهلي يوما : من قال باللفظ فلا يحل له أن يحضر مجلسنا، فقام مسلم وخرج، وجمع كل ماكتبه من حديث الذهلي، وأرسله إليه، ولم يرو عنه شيئا لا في صحيحه ولا في غيره[٦٩] .

فهذا موقف البخاري ومسلم من إمام من أئمة السنة حين رأيا أنه أخطأ في جزئية من مسائل العقيدة، فهل يصدق أن مثلهما يتسامح مع أهل البدع ؟ .

وما تقدم ذكره من مواقف أهل السنة والجماعة من البدع وأهلها قد أيده القاسمي في كتبه الأخرى، فهو في أول كتابه (إصلاح المساجد من البدع والعوائد) قال: أرى من أهم الواجبات إعلام الناس بما أَلَّم بها من البدع والمنكرات[٧٠]، وقال : من اتبع رسول الله ﷺ في قوله أو فعله فهو على صراط الله المستقيم وهو ممن يحبه الله، ويغفر له ذنوبه، ومن خالفه في قوله أو فعله فهو مبتدع متبع لسبيل الشيطان غير داخل فيمن وعد

الله بالمحبة والمغفرة والإحسان(٧١).

وكذلك ماكتبه في فصل الترهيب من الابتداع، وفصل رد البدعة في الدين، وفصل بغض المبتدع الذي قال فيه : منَ الذين يُبغَضون في الله المبتدع ؛ فإن كان يدعو إلى بدعته وهي ضلالة سبب لغواية الخلق فالاستحباب إظهار بغضه ومعاداته والانقطاع عنه وتحقيره والتشنيع عليه ببدعته، وتنفير الناس عنه(٧٢) .

وكذلك ماكتبه في فصل مفاسد الإقرار على البدع الذي قال فيه : من الغيرة لله ولرسوله ولدينه تعطيل ما ألصق بالدين، وليس منه، وهجره واطراحه، واستقباحه، وتنفير الناس عنه(٧٣)، إلى آخر ماذكره، فأين هذا مما كتبه في رسالتيه، وادعى أنه مذهب السلف وموقفهم من المبتدعة ؟!.

إن وصف المحدثين بأنهم متسامحون مع أهل البدع اتهام لهم بعدم العمل بنصوص الكتاب والسنة المحذرة من البدع وأهلها، الذامة لهم، الآمرة بعدم موالاتهم، وحاشاهم من ذلك فإنهم أشد الناس اتباعا للكتاب والسنة وأكثرهم تعظيما للأدلة .

قال القرطبي في آخر تفسير سورة الأنعام : مضى في النساء، وهذه السورة النهي عن مجالسة أهل البدع والأهواء، وأن من جالسهم حكمه حكمهم فقال تعالى :{وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُواْ فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ فَلاَ تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرَى مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ }[الأنعام :٦٨]، ثم بين في سورة النساء وهي مدنية عقوبة من فعل ذلك وخالف ما أمر الله به فقال تعالى : {وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكَفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلاَ تَقْعُدُواْ مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُواْ فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِنَّكُمْ إِذاً مِّثْلُهُمْ إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعاً } [النساء : ١٤٠]، فألحق من جالسهم بهم، وقد ذهب إلى هذا جماعة من الأئمة، وحكم بموجب هذه الآيات في مُجالس أهل البدع على المعاشرة والمخالطة، منهم أحمد بن حنبل والأوزاعي وابن المبارك

فإنهم قالوا في رجل شأنه مجالسة أهل البدع قالوا : ينهى عن مجالستهم فإن انتهى وإلا ألحق بهم، يعنون في الحكم [٧٤].

وقد نقل البغوي عن ابن عباس –رضي الله عنهما– أنه قال في تفسير آية النساء السابقة : دخل في هذه الآية كل محدث في الدين، وكل مبتدع إلى يوم القيامة[٧٥] .

وقال الطبري : وفي هذه الآية الدلالة الواضحة على النهي عن مجالسة أهل الباطل من كل نوع من المبتدعة والفسقة عند خوضهم في باطلهم[٧٦] .

وروى أبوداود بسنده عن ابن عمر– رضي الله عنهما– عن النبي ﷺ أنه قال : "القدرية مجوس هذه الأمة . إن مرضوا فلا تعودوهم، وإن ماتوا فلا تشهدوهم "، فهل في هذا تسامح مع أهل البدع ؟ [٧٧]. والحديث مختلف في ثبوته، فذكر المنذري أن له عن ابن عمر طرقا ليس فيها شيء يثبت[٧٨]، وصحح الدارقطني وقفه على ابن عمر[٧٩]، وذهب آخرون إلى القول بثبوته مرفوعا إلى النبي ﷺ بمجموع طرقه، كالعلائي وابن حجر والألباني وغيرهم[٨٠] .

تنبيه :

تقدم ذكر نصوص الأئمة في هجر أهل البدع، ويحسن التنبيه ذكر ما قاله الشيخ بكر أبوزيد في ضوابط الهجر، قال : الأصل في الشرع هو هجر المبتدع، لكن ليس عاما في كل حال، ومن كل إنسان، ولكل مبتدع، وترك الهجر والإعراض عنه بالكلية تفريط على أي حال، وهجر لهذا الواجب الشرعي المعلوم وجوبه بالنص والإجماع، وأن مشروعية الهجر هي في دائرة ضوابطه الشرعية المبنية على رعاية المصالح ودرء المفاسد، وهذا مما يختلف باختلاف البدعة نفسها، واختلاف مبتدعها واختلاف أحوال الهاجرين، واختلاف المكان والقوة والضعف والقلة والكثرة، وهكذا من وجوه الاختلاف والاعتبار التي يرعاها الشرع، وميزانها للمسلم الذي به تنضبط المشروعية هو مدى تحقق المقاصد الشرعية في الهجر من الزجر والتأديب، ورجوع العامة، وتحجيم المبتدع وبدعته، وضمان السنة من شائبة البدعة،

هذا محصل الضوابط الشرعية للهجر[٨١] .

الوقفة الثالثة : هل أهل الحديث مجمعون على الرواية عن أهل البدع ؟ .

إن الذي يقرأ رسالة القاسمي يرسخ في ذهنه أن الرواية عن أهل البدع هي مذهب المحدثين عامة ؛ لأن القاسمي لم يشر إلى مذهب من لا يرى الرواية عن أهل البدع، وهو مذهب جماعة من كبار المحدثين أيضا .

قال محمد بن سيرين :لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا : سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة، فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم[٨٢] .

وقال الحسن : لا تسمعوا من أهل الأهواء[٨٣] .

وقال مالك : لقد تركت جماعة من أهل المدينة ما أخذت عنهم من العلم شيئا، وإنهم لممن يؤخذ عنهم العلم، وكانوا أصنافا، فمنهم من كان كذابا في غير علمه تركته لكذبه، ومنهم من كان جاهلا بما عنده فلم يكن عندي موضعا للأخذ عنه لجهله، ومنهم من كان يدين برأي سوء[٨٤] .

وقال ابن رجب : وهذه المسألة اختلف فيها العلماء قديما وحديثا، وهي الرواية عن أهل الأهواء والبدع، فمنعت طائفة من الرواية عنهم كما ذكره ابن سيرين، وحكي نحوه عن مالك، وابن عيينة، والحميدي، ويونس بن أبي إسحاق، وعلي بن حرب، وغيرهم ورخصت طائفة في الرواية عنهم إذا لم يتهموا بالكذب .... وفرقت طائفة أخرى بين الداعية وغيره، فمنعوا الرواية عن الداعية إلى البدعة دون غيره [٨٥].

الوقفة الرابعة : هل ثبتت البدعة على رواة الشيخين المتهمين بذلك ؟ .

وهنا سؤالان مهمان لابد من التوقف عندهما، وهما :

هل ثبتت البدعة على الرواة الذين خرج الشيخان حديثهم ممن وصفوا بشيء من البدع ؟

وهل الشيخان يسلمان بأن أولئك الرواة متلبسون ببدعة ؟
فإذا لم تثبت البدعة على أولئك الرواة، أو كان الشيخان لا يسلمـــان بثبوت ذلك عليهم ؛ فإن نتيجة بحث القاسمي تنتقض لانتقاض أساسها الذي بنيت عليه .

أما مايتعلق بالسؤال الأول فإن كثيرا من الرواة قد يوصفون بالبدعة، وهم ليسوا كذلك قال الإمـــــــام ابن جرير الطبري : لو كان كل من ادعي عليه مذهب من المذاهب الرديئة ثبت عليه ما
ادعي عليه به وسقطت عدالته وبطلت شهادتـــه بذلك للزم ترك أكثر محدثي الأمصار ؛ لأنه مامنهم إلا وقد نسبه قوم إلى مايرغب به عنه[٨٦] .

وقال القاسمي : هاهنا أمر ينبغي التفطن له، وهو أن رجال الجرح والتعديل عدوا في مصنفاهم كثيرا ممن رمي ببدعة، وسندهم في ذلك ما كان يقال عن أحد من أولئـــــك أنه شيعي أو خارجي أو ناصبي أو غير ذلك مع أن القول عنهم بما ذكر قد يكون تَقَوُّلا وافتراءً، ومما يدل عليه أن كثيرا ممن رمي بالتشـــيع من رواة الصـــحيحين لا تعرفهم الشيعة أصلا ، وقد راجعت من كتب رجال الشيعة كتاب الكشي [٨٧]، والنجاشي[٨٨]، فمارأيت ممن رماهم السيوطي[٨٩] نقلا عمن سلفه بالتشيع في كتابه" التقريب"[٩٠]ممن خرج لهم الشيخان وعدهم خمسة وعشرين راويا إلا راويين، ولم أر للبقية في ذينك الكتابين ذكرا، وقد استفـــدنا بذلك علما مهما، وفائدة جديدة، وهي أنه ينبغي الرجوع في المرمي ببدعة إلى مصنفات رجالها فبها يظهر الأصيل من الدخيل، والمعروف من المنكور[٩١] .

ومع الأخذ بما ذكره القـــاسمي ينبغي التنبه إلى أن بعض أهل البدع لا يتورعون عن أن ينسبوا إليهم من ليس منهم .

ومن ذلك ماذكره عبدالوهاب السبكي نقلا عن والده أنه رأى كتابا ألفه بعـــض المعتزلة سماه(طبقات المعتزلة)، وافتتحه بذكر عبدالله بن مسعود رضي الله عنه[٩٢] .

وقد عقد القرني فصلا في رسالته لمن اهم بالبدعة من الرواة، وكان بريئا منها، وقر

ر فيه أن الذين رموا بالبدعة، وهم براء منها كثيرون في كتب الرجال، وحصرهم متعسر[٩٣] وذكر أسماء من رمي بالإرجاء من رواة الصحيحين، وراجع تراجمهم، ثم قال : غالب هؤلاء الرواة من المرجئة نفيت عنهم هذه البدعة، فمنهم من رجع عن إرجائه، ومنـــهم من لم يثبت عنهم الإرجاء أصلا، ومنهم من ثبتت عليه البدعة، ولكـــن روايته في الصـــحيحين لا تؤيد بدعته، ولا تشيد بها[٩٤] .

ولنأخذ على ذلك مثالا، وهو إبراهـــيم بن طهمان أحد رجال البـــخاري ممن رمي بالإرجاء فقد قال فيه ابن حجر : أحد الأئمة، وقال صالح جزرة : كان يميل إلى الإرجـــاء، وذكر الحاكم أنه رجع عن الإرجاء،فهل يصح أن يقال : إنه مرجىء مبتـــدع، والحالة هذه؟ ومع ذلك قال ابن حجر : وأكثر ماخرج له البخاري في الشواهد[٩٥] .

وحين ذكر ابن حجر قتادة ذكر قول أبي داود أنه لم تثبت عليه بدعة القدر[٩٦].

وحين ذكر عكرمة مولى ابن عباس دافع عنه، ونقل أقوال عدد من الأئمة في تبرئته مما اتهم به من بدعة الخوارج[٩٧]، وهكذا فعل في كثير من الرواة أمثالهم .

وأما ما يتعلق بالسؤال الثاني فقد قال الإمام مسلم في مقدمة صحيحه:
اعلم وفقك الله أن الواجب على كل أحد عرف التمييز بين صحيـــح الروايات وسقيمـــها، وثقات الناقلين لها من المتهمين ألا يروي منها إلا ماعرف صحة مخارجه والســـتارة في ناقليه، وأن يتقي منها ما كان عن أهل التهم والمعاندين من أهل البدع [٩٨]،وقد علق القاسمي عـــلى هذا بقوله : من هنا يعلم أن رواة الصحيحين المتكلم فيهم لا يوصفون بالابتداع ؛لأن مسلما–رحمه الله– أوجب ألا يروي عن مبتدع فبالأولى البخاري ؛ لأن شرطه أدق[٩٩] .

وقال ابن حجر: تخريج صاحب الصحيح لأي راو كان مقتضٍ لعدالته عنده وصحة ضبطه وعدم غفلته[١٠٠]،وحين ذكـــر ابن حجـــر أسمـــاء من خرج لهم البخاري ممن وصف بالبدعة في مقدمتـــه هـــدي الســـاري التزم عبارة: رمي بالنصب، أو رمي بالتشيع، أورمي بالقدر، أو رمي بالإرجاء، ولم يقل : ناصبي أو شيعي أو قدري أو مرجىء .

الوقفة الخامسة: هل أولئك الرواة الموصوفون بالبدعة من شيوخ البخاري ومسلم المباشرين أو لا ؟.

فقد راجعت تراجم الموصوفين بالبدعة من رواة البخاري، وهم تسعة وستون راويا فلم أجد منهم من شيوخ البخاري المباشرين سوى تسعة رواة فقط، وأما الباقون فهم من رواة الطبقات العليا الذين لم يلقهم البخاري، فهو لم يتعامل معهم مباشرة حتى يقال: إنه متسامح معهم، وإنما روى أحاديثهم بواسطة، وذلك بعد موتهم وأمن الفتنة بهم، وهكذا يقال فيمن أخذ عنهم مباشرة،وهذا مذهب كثير من المحدثين، وعلى رأسهم الإمام أحمد بن حنبل، فقد كان إذا أدرك راويامن أهل الصدق والضبط موصوفا ببدعة تركه فلم يسمع منه بسبب بدعته زجرا له، وتنفيراعنه،أما من كان كذلك من الرواة الذين لم يدركهم، وقد ماتوا قبله فإنه يروي حديثهم ؛ لأنه لم يبق ماينقل عنهم غير العلم النافع مما حفظوه من الحديث، ولهذا خرج لهم[١٠١] .

والنصوص المنقولة عن الأئمة في التحذير من التحديث عن أهل البدع حال حياتهم حتى لا يغتر بباطلهم كثيرة [١٠٢]،

فهذا الإمام سفيان الثوري يقول : مررت بجرجان [١٠٣]، وبها جَوَّاب[١٠٤] التيمي، فلم أكتب عنه ثم كتبت عن رجل عنه،ثم بين أبونعيم أنه لم يكتب عنه ؛ لأنه كان مرجئا[١٠٥] .

الوقفة السادسة : هل رجال الشيخين الموصوفون بشيء من البدع هم من أهل الفرق ؟

فقد كرر القاسمي وصف من رمي بشيء من البدع من رجال الصحيحين بأنهم من أهل الفرق، كما تقدم ذكره في عرض الرسالة .

إن معظم رواة الشيخين الذين وصفوا بشيء من البدعة لا يصح إطلاقا أن يوصفوا بأنهم أصحاب فِرق؛ فالذي يراجع تراجمهم وسيرهم يجد بكل وضوح أنهم من أهل السنة والجماعة سوى مخالفات وقعوا فيها وصفوا بسببها بالبدعة، لكنهم ليسوا من أهل الفرق التي

أسست بدعها على مناهج باطلة مخالفة لأهل السنة والجماعة .

ولنأخذ على ذلك مثالا، وهو التشيع فقد وصف به كثير من الرواة، وإذا رجع الباحث إلى تراجم كثير منهم وجد أنهم من أهل السنة والجماعة اعتقادا وعملا غير أنهم وصفوا بالتشيع بسبب تفضيلهم عليا على عثمان رضي الله عنهما مع الإقرار بفضل جميع الصحابة، وحسبك أن ممن وصف بالتشيع أمير المؤمنين في الحديث سفيان الثوري(١٠٦)، وهو أحد أكابر أئمة أهل السنة والجماعة اعتقادا وعلما وعملا بلا أدنى شك، حتى قال الإمام أحمد:أتدري من الإمام ؟ الإمام سفيان الثوري لا يتقدمه أحد في قلبي(١٠٧)،

وكذلك الإمام عبدالرزاق الصنعاني صاحب المصنف العظيم الذي حفظ كثيرا من الأحاديث وآثار أئمة السلف موصوف بالتشيع (١٠٨)،فهل يصح أن يقال في هذين الإمامين وأمثالهما : إنهما من أصحاب الفرق المبتدعة التي تحدثت عنهم كتب الفرق ؟

إن من يراجع تراجم أكثر أولئك الرواة الذين وصفوا بالتشيع مثلا يجد أنهم من أهل السنة حقيقة سوى مخالفات يسيرة اقتضت رميهم بالتشيع، وكذلك من رمي بالقدر أو النصب أو الإرجاء أكثرهم من أهل السنة في أغلب أحوالهم سوى مخالفات وقعت منهم، وليسوا من أهل البدع الذين اخترعوا لهم مناهج مخالفة لأهل السنة والجماعة.

وقد نبه كثير من العلماء على هذه الحقيقة .

قال الشاطبي: لفظ الأهواء وعبارة أهل البدع إنما تطلق حقيقة على الذين ابتدعوها وأقاموا فيها شرعة الهوى بالاستنباط والنصر لها والاستدلال على صحتها في زعمهم حتى عُدَّ خلافهم خلافا، وشبههم منظورا فيها ومحتاجا إلى ردها والجواب عنها، كمانقول في ألقاب المعتزلة والقدرية والمرجئة والخوارج والباطنية ومن أشبههم بأنها ألقاب لمن قام بتلك النحل مابين مستنبط لها وناصر لها وذاب عنها، كلفظ أهل السنة إنما يطلق على ناصريها وعلى من استنبط على وفقها والحامين لذمارها (١٠٩).

وذكر الشاطبي أيضا أن المجتهد الذي نسب إلى بدعة لا يقع الابتداع منه إلا فلتة، وبالعرض لا بالذات، قال: وإنما تسمى غلطة أو زلة ؛ لأن صاحبها لم يقصد اتباع المتشابه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويل الكتاب أي لم يتبع هواه ولا جعله عمدته، والدليل عليه أنه إذا ظهر له الحق أذعن له وأقر به(١١٠) .

وسأل أبو الصلت عبدالسلام بن صالح الهروي الإمام سفيان بن عيينة عن إبراهيم بن طهمان – وهو من رواة البخاري ممن رمي بالإرجاء – فقال: كان ذاك مرجئا،ثم قال أبو الصلت : لم يكن إرجاؤهم هذا المذهب الخبيث أن الإيمان قول بلا عمل، وأن ترك العمل لا يضر بالإيمان، بل كان إرجاؤهم أنهم كانوا يرجون لأهل الكبائر الغفران ردا على الخوارج وغيرهم(١١١).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى : أما المرجئة فليسوا من هذه البدع المغلظة، بل قد دخل في قولهم طوائف من أهل الفقه والعبادة، وماكانوا يعدون إلا من أهل السنة حتى تغلظ أمرهم بمازادوه من الأقوال المغلظة(١١٢) .

وقال أيضا رحمه الله تعالى: ومثل هؤلاء إذا لم يجعلوا ما ابتدعوه قولا يفارقون به جماعة المسلمين يوالون عليه ويعادون كان من نوع الخطأ، والله سبحانه وتعالى يغفر للمؤمنين خطأهم في مثل ذلك، ولهذا وقع في مثل هذا كثير من سلف الأمة وأئمتها لهم مقالات قالوها باجتهاد، وهي تخالف ما ثبت في الكتاب والسنة(١١٣) .

وقال الذهبي رحمه الله : وكان الناس في الصدر الأول بعد وقعة صفين على أقسام :

أهل سنة، وهم أولو العلم، وهم محبون للصحابة كافُّون عن الخوض فيما شجر بينهم كسعد وابن عمر ومحمد بن مسلمة وأمم، ثم شيعة يتوالون وينالون ممن حاربوا عليا، ويقولون: إنهم مسلمون بغاة ظلمة، ثم نواصب، وهم الذين حاربوا عليا يوم صفين، ويقرون بإسلام علي وسابقته،ويقولون : خذل الخليفة عثمان، فما علمت في ذلك الزمان شيعيا كفر معاوية وحزبه، ولا ناصبيا كفر عليا وحزبه، بل دخلوا في سب وبغض، ثم صار اليوم شيعة

زماننا يُكَفِّرون الصحابة ويَبْرَؤون منهم جهلا وعدوانا ويتعدون إلى الصديق قاتلهم الله [١١٤].

فهـذا مؤرخ الإسـلام الكبير يؤكد على الفرق بين البدع المتقدمة والمتأخرة وإن حملت الاسم نفسه .

وقال اللكنوي رحمه الله : قد يظن من لا علم له - حين يرى في ميزان الاعتـدال وتهذيب الكمال وتهذيب التهذيب وتقريب التهذيب وغيرها من كتب الفن في حق كثير من الرواة الطعن بالإرجاء عن أئمة النقد الأثبات حيث يقولون : رمي بالإرجاء، أو كان مرجئا، أو نحـو ذلـك مـن عبـاراتهم- كـونهم خـارجين مـن أهـل الـسنة والجماعـة، داخلين في فرق الضلالة، مجروحين بالبدعة الاعتقادية، معدودين من الفرق المرجئة الضـالة، ومن هنا طعن كثير منهم على الإمام أبي حنيفة وصاحبيه وشيوخه؛ لوجـود إطلاق الإرجاء عليـهم في كتب من يعتمـد على نقلهم،ومنشأ ظنهم غفلتهم عن أحد قسمي الإرجـاء ، وسرعة انتقـال ذهنـهم إلى الإرجـاء الـذي هـو ضـلال عنـد العلمـاء ..... إلى أن قال : فاعرف أنه لا تنبغي المبادرة - نظرا إلى قول أحد من أئمة النقد، وإن كان من أجلة المحدثين في حق أحد من الراوين : إنه من المرجئين - بإطلاق القول بكونه من فرق الضلالة، وجرحه بالبدعة الاعتقادية، بل الواجب التنقيح، والحكم بما يظهر بالوجه الرجيح[١١٥] .

والحاصل أنه لا يقبل أن يُسَوَّى بين أولئك الذين وقـعوا في أخطاء وهفوات، وهم فيما سوى ذلك على منهج أهل السنة والجمـاعة، ومن بنى له مناهج بدعيـة أقام عليـها اعتقاده المخالف لاعتقاد أهل السنة والجماعة، ولا يقبل أن تفسر البدع المتقـدمة بمفهـوم البـدع المتـأخرة، وإن اشـتركت في اسـم واحـد، وقد تقدم كلام الذهبي وتمثيله لذلك بالشيعة ولنأخذ على ذلك مثالا محددا، وهو أبوالصلت عبدالسلام بن صالح الهروي، وهو من رجال ابن ماجه، وهو موصوف بأنه شيخ الشيعة، فإذا راجعنا ترجمته في سير أعلام النبلاء مثلا وجدنا الذهبي يصفه بالشيخ العالم العابد شيخ الشيعة ويذكر أن له فضـلا وجـلالة،ثم يذكر قول أحمد بن سيار: وكان أبوالصلت يرد على أهل

الأهواء من الجهمية والمرجئة والقدرية، ناظرته لأستخرجه، فلم أره يغلو، ورأيته يقدم أبا بكر، ولا يذكر الصحابة إلا بالجميل، وقال : هذا مذهبي وديني[١١٦].

فهل هذا الشيعي المتقدم يُسَوَّى بالشيعة المتأخرين الذين يكفرون الصحابة، ويتقربون إلى الله ببغضهم وسبهم ؟ وهل هذا يُسَوَّى بنعمة الله الجزائري الشيعي المتوفى سنة ١١١٢هـ، الذي وصفه علماء الشيعة بأنه من أعاظم علمائهم المتأخرين، وأفاخم فضلائهم المتبحرين،وأنه واحد عصره في العربية والأدب والفقه والحديث، والذي قال في كتابه (الأنوار النعمانية): إنا لم نجتمع معهم – يعني أهل السنة والجماعة – على إله، ولا على نبي، ولا على إمام،وذلك أنهم يقولون : إن ربهم هو الذي كان محمد ﷺ نبيه، وخليفته بعده أبوبكر، ونحن لانقول بهذا الرب، ولا بذلك النبي، إن الرب الذي خليفة نبيه أبوبكر ليس ربنا، ولا ذلك النبي نبينا،وذكر في كتابه أيضا أن الأخبار المستفيضة بل المتواترة دالة بصريحها على وقوع التحريف في القرآن كلاما ومادة وإعرابا، إلى آخر العظائم التي ملأ بها كتابه [١١٧]، فأبوالصلت شيعي، والجزائري شيعي، فهل الرجلان سواء؟ وهل يسوى بينهما في المعاملة كما دعا إليه القاسمي في رسالته ؟ !

قال ابن حجر : وأما البدعة فالموصوف بها إما أن يكون ممن يكفر بها أو يفسق ؛ فالمكفر بها لا بد أن يكون ذلك التكفير متفقا عليه من قواعد جميع الأئمة كما في غلاة الروافض من دعوى بعضهم حلول الإلهية في علي أو غيره أو الإيمان برجوعه إلى الدنيا قبل يوم القيامة أو غير ذلك، وليس في الصحيح من حديث هؤلاء شيء البتة[١١٨] .

وقد ذكرالدكتور عائض القرني في بحثه عمن وصف بالبدعة من رواة الحديث والذي نال به درجة الماجستير ؛ ذكر أن الرواة الذين نسبوا إلى التشيع، وهم من رواة الصحيحين أو أحدهما ليس فيهم من تَلبَّس ببدعة مكفِّرة من بدع الشيعة، بل هؤلاء الرواة بدعتهم تقديم وتفضيل علي على غيره من الصحابة، فمنهم من يقدمه على عثمان، ومنهم من يقدمه على أبي بكر وعمر [١١٩].

الوقفة السابعة : هل رواية المحدثين عن أهل البدع تقتضي عدالتهم عندهم ؟ .

استدل القاسمي برواية المحدثين عن الموصوفين بشيء من البدع على أنهم يرون عدالة أهل البدع، وسلامتهم من الفسق، وهذا غير صحيح، فأكثر العلماء من المحدثين وغيرهم يرون أن رواية العدل عن راو لا تتضمن تعديله، ولا الخبر عن صدقه،كما هو مقرر في كتب المصطلح(١٢٠)، قال ابن حجر : رواية العدل ليست بمجردها توثيقا، فقد روى أبو حنيفة عن جابر الجعفي، وثبت عنه أنه قال : ما رأيت أكذب منه(١٢١) .

والبدعة تنافي العدالة، والمبتدع مجروح العدالة، وكيف لا يكون كذلك، وقد قال النبي ﷺ :" كل بدعة ضلالة " رواه مسلم(١٢٢) من حديث جابر رضي الله عنه، فهذه قاعدة عامة تستغرق جميع أفراد البدع ؛ لأن دلالة هذا اللفظ دلالة كلية عامة مطلقة، يدخل تحتها كل بدعة في دين الله، ولا توجد أي قرينة شرعية تدل على تخصيص بدعةٍ ما من عموم الضلالة(١٢٣).

وقد ذكر العلماء أن البدعة إما أن تكون مكفِّرة، وإما أن تكون مفسِّقة(١٢٤) .

قال ابن حجر : وأما البدعة فالموصوف بها إما أن يكون ممن يُكَفَّر بها، أو يُفَسَّق(١٢٥) .

وقال ابن قدامة : الفسوق نوعان : أحدهما من حيث الأفعال، فلا نعلم خلافا في رد شهادته . والثاني من جهة الاعتقاد، وهو اعتقاد البدعة فيوجب رد الشهادة أيضا، وبه قال مالك، وشريك، وإسحاق، وأبو عبيد، وأبو ثور(١٢٦) .

وقال ابن قيم الجوزية : وفسق الاعتقاد كفسق أهل البدع الذين يؤمنون بالله ورسوله واليوم الآخر، ويحرمون ما حرم الله، ويوجبون ما أوجب الله، ولكن ينفون كثيرا مما أثبت الله ورسوله، جهلا وتأويلا، وتقليدا للشيوخ، ويثبتون ما لم يثبته الله ورسوله كذلك(١٢٧) .

ولهذا اشترط العلماء للعدالة السلامة من البدعة .

قال ابن حجر : المراد بالعدل من له ملكة تحمله على ملازمة التقوى والمروءة، والمراد بالتقوى : اجتناب الأعمال السيئة من شرك أو فسق أو بدعة[١٢٨]، وذكر ابن حجر أيضا أن من أسباب الطعن في عدالة الراوي تَلبُّسَه بالبدعة [١٢٩]، وذكر أيضا أن أسباب الجرح مختلفة،ومدارها على خمسة أشياء منها البدعة[١٣٠]، وصرح بأن أهل البدع ليسوا عدولا، واستدل على ذلك بالقرآن والسنة[١٣١] .

وعلق ابن قطلوبغا على كلام ابن حجر في النزهة فقال : ظاهر هذا قبول رواية المبتدع إذا كان ورعا فيما عدا البدعة[١٣٢]، وهذا يعني أن المبتدع غير عدل ولا ورع فيما يتعلق ببدعته .

وقال الصنعاني : وقد عرفت أن ترك البدعة من ماهية العدالة، فالعدل لا يكون عدلا إلا باجتناب البدعة بأنواعها[١٣٣] .

وقال الذهبي : فلقائل أن يقول : كيف ساغ توثيق مبتدع، وحد الثقة العدالة والإتقان، فكيف يكون عدلا من هو صاحب بدعة ؟
وجوابه أن البدعة على ضربين : بدعة صغرى كغلو التشيع أو كالتشيع بلا غلو ولا تَحَرُّق، فهذا كثير في التابعين مع الورع والدين والصدق، فلو رد حديث هؤلاء لذهب جملة من الآثار النبوية، وهذه مفسدة بينة[١٣٤].

فأنت ترى أن الذهبي سلم للمعترض قوله بأن البدعة تنافي العدالة لكنه أجاب بما فحواه أن المحدثين اضطروا لقبول رواية هؤلاء المشهورين بالصدق والضبط وسائر فروع العدالة سوى السلامة من تلك البدعة الصغرى فقبلوا حديثهم مع نقصهم في ذلك الجانب حفظا للسنة من الضياع، وهذا ما نبه عليه الجوزجاني بقوله في أقسام الرواة :

ومنهم زائغ عن الحق صدوق اللهجة قد جرى في الناس حديثه إذ كان مخذولا في بدعته مأمونا في روايته فهؤلاء عندي ليس فيهم حيلة إلا أن يؤخذ من حديثهم ما يعرف إذا لم يقو به بدعته فيتهم عند ذلك[١٣٥] .

ولاخلاف بين المحدثين في اشتراط السلامة من البدعة للعدالة، وأن المبتدع مجـــروح العدالة ولهذا فإنهم حين يتكلمون عن العدالة في كتبهم يوردون الكلام على رواية المبـــتدعة تنبيها على أن قبولها بالشـــروط المعروفة إنما هو استثنـــاء من تلك القاعدة اقتضته ضرورة حفظ السنة، والاستثناء من القاعدة لا يبطـــل القـــاعدة كما هو معلوم في أصول العلم، وأكثر الأحـــكام العامة في الشريعة قد دخلها التخصيص، ولم يعد ذلك إبطالا للحتكم، وما تقدم إنما يقصد به رواة الحديث من المبتدعة الذين ثبتت عليهم البدعة بمفهومها الكامل، وهم قلة، وقد تقدم في الوقفة السادسة ذكر أن معظم رواة الشيـــخين الذين وصفوا بشيء من البدعة لا يصح إطلاقا أن يوصفوا بأنهم أصحاب فِرق ؛ فالذي يراجع تراجمهم وســـيرهم يجد بكل وضوح أنهم من أهل السنة والجماعة سوى مخالفات وقعوا فيها وصفـــوا بســـببها بالبدعة، لكنهم ليسوا من أهل الفرق التي أسست بدعها على مناهج باطلة مخالفة لأهل السنة والجماعة، فتلك المخالفات التي وقعوا فيها متأولين لا تسلبهم العدالة كما قال الإمام أحمد بن حنبل حين سأله أبوحاتم الرازي عمن شرب النبيذ من محدثي الكوفة : هـــذه زلات لهم ولا تسقط بزلاتهم عدالتهم(١٣٦) .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية : وكثير من مجتهدي السلف والخلف قد قالوا وفعلوا ما هو بدعة، ولم يعلموا أنه بدعة، إما لأحاديث ضعيفة ظنوها صحيحة، وإما لآيات فهمـــوا منها ما لم يرد منها، وإما لرأي رأوه، وفي المسألة نصوص لم تبلغهم(١٣٧) .

الوقفة الثامنة : أسباب رواية المحدثين عن أهل البدع .

تقدم في الوقفة السادسة ذكر أن الرواة الذين وصفوا بشيء من البدعة، لو تتبعوا ، وحقق حالهم لما بقي منهم إلا عدد قليل جدا ممن تثبت عليهم البدعة بمفهومها الكامل، وبعد هذا أقول: إن الذي جعل المحدثين يروون أحـــاديث أولئك المبتـــدعة الذين ثبت صـــدقهم وضبطهم هو ضرورة حفظ السنة ؛ إذ وجـــدوا عند أولئك المبتـــدعة علما نبويا حفظـــوه، فاضطروا إلى أخذه منهم وروايته حفظا للسنة لاحكماً منهم بعـــدالة أهل البدع ولا تسامحاً

معهم؛ فقد عُرِف موقفهم منهم في الوقفة الثانية، وقد تقـدم في الوقفة السـابقة ذكر قول الذهبي والجوزجاني في أن ذلك من باب الضـرورة، وأنه لو ترك حـديث كل من وصف بشيء من البدعة لذهب جملة من الآثار النبوية ، وهذه مفسدة بينة .

وقد كان المحدثون على علم بأن من الناس من يكون كالوعاء الذي يحفـظ مافيه ليؤديه إلى غيره كمـا قـال الـنبي ﷺ في الحـديث المـشهور المتفـق علـى صـحته: " مثل مابعثني الله به من الهدى والعلم كمثل الغيث الكثير أصـاب أرضا فكـان منها نقية قبلت الماء، فأنبتت الكلأ والعشب الكثير، وكانت منها أجادب أمسكت الماء، فنفـع الله بها الناس، فشربوا وسقوا وزرعوا " الحديث(١٣٨) .

قال النووي في الكلام على النوع الثاني : والنـوع الثـاني من الأرض ما لا تقبل الانتفاع في نفسـها، لكن فيها فائدة، وهي إمساك الماء لغيرها، فينتفع بها الناس والدواب ، وكذا النوع الثاني من الناس لهم قلوب حافظة لكن ليست لهم أفهام ثاقبة، ولا رسوخ لهم في العقل يستنبـطون به المعاني والأحكـام، وليس عندهم اجتهاد في الطاعة والعمل به، فهـم يحفظونه حتى يأتي طالب محتاج متعطش لما عندهم من العـلم أهـل للنفع والانتفاع فيأخذه منهم، فهؤلاء نفعوا بما بلغهم(١٣٩) .

فالمحدثون حين أخذوا الحديث من أهل الصدق والضبط من المبتدعة أخذوه على أنه أمانة حفظوها عندهم، وحفظ الأمانة قد يتصف بها من ليس بمسلم فقد قال تعالى : {وَمِـنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ} [آل عمران :٧٥] .

وهم لم يأخذوا عنـهم سـوى الحـديث الذي حملوه، ولم يأخذوا عنـهم آراءهم ومقالاتهم حتى يقال : إنهم تسامحوا معهم .

وفي صحيح البخاري عن أبي هريرة ﷺ قال : وكلني رسول الله ﷺ بحفظ زكاة رمضان فأتاني آتٍ، فجعل يحثو من الطعام، فأخذته، فقلت : لأرفعنك إلى رسول الله ﷺ، فذكر الحديث، فقال : إذا أويت إلى فراشك فاقرأ آية الكرسي ؛ لن يزال عليك من الله

حافظ، ولا يقربك شيطان حتى تصبح، فقال النبي ﷺ : " صدقك وهو كذوب . ذاك شيطان " [١٤٠]، فقبول تلك الكلمة من الشيطان لقيام القرينة على صدقه فيها لا يعني الحكم بعدالة الشيطان كما لا يخفى، وهكذا الأمر في الرواية عن المبتدعة فهي لا تعني الحكم بعدالتهم، وقد استشهد القاسمي في رسالته بقول علي رضي الله عنه : العلم ضالة المؤمن، فخذوه ولو من أيدي المشركين[١٤١]، فهل أخذ العلم من المشركين يقتضي الحكم بعدالتهم أيضا ؟!

إن الذي يُعتمَد عليه في باب الرواية والأخبار هو صدق الراوي وحفظه وإتقانه، فإذا قام الدليل على صدقه قبل خبره، فلا تقبل رواية الكذاب وإن كان من أهل السنة لئلا يدخل في سنة النبي ﷺ ما ليس منها، ولا ترد رواية الصادق وإن كان فيه ابتداع لئلا يضيع من سنة النبي ﷺ ما ينفرد بروايته بعض أهل البدع من أهل الصدق والإتقان[١٤٢] .

وقد اتفق العلماء على رد رواية الفاسق بالمعاصي العملية فإن فسقه لما كان ناتجا عن نقص في تدينه لم يؤمن منه الكذب ؛ لضعف مخافة الله في نفسه وهذا بخلاف الفسق بالبدعة الاعتقادية فإن الحامل على الابتداع في الغالب هو التدين بها، ولهذا يتورع كثير من أهل البدع عن المحرمات مع ابتداعهم، فيغلب على الظن صدقهم وعدم كذبهم في الرواية، لتعظيمهم محارم الله ولاسيما إن كانوا ممن يعتقدون الكفر بالكذب وغيره من المعاصي كالخوارج، أو ممن يعدونه ذنبا مخلدا في النار كالمعتزلة، فالنفس تطمئن لتصديقهم في رواياتهم[١٤٣]، كما قال الشافعي رحمه الله في شهادة المبتدعة : وشهادة من يرى الكذب شركا بالله أو معصية له يوجب عليها النار أولى أن تطيب النفس عليها من شهادة من يخفف المأثم عليها[١٤٤] .

قال الذهبي في ترجمة أبان بن تغلب الكوفي : شيعي جلد لكنه صدوق، فلنا صدقه وعليه بدعته[١٤٥] .

إن من القواعد المقررة عند أهل السنة والجماعة أن الحكم بكون البدعة مكفرة أو مفسقة لا يقتضي الحكم على صاحبها المعين بالكفر أو الفسق لاحتمال وجود ما يمنع انطباق الحكم عليه من جهل أو تأول أو عدم بلوغ حجة أو نحو ذلك من الأعذار التي نص العلماء

على اعتبارها[١٤٦] .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية : التكفير العام كالوعيد العام يجب القول بإطلاقه وعمومه، وأما الحكم على المعين بأنه كافر أو مشهود له بالنار، فهذا يقف على الدليل المعين ؛ فإن الحكم يقف على ثبوت شروطه وانتفاء موانعه[١٤٧] .

فالمحدثون رووا عن أهل البدع ممن عرف بالصدق والحفظ والإتقان لتوافر شرط الرواية فيهم، ولم يمنعهم من ذلك ما تلبسوا به من البدعة لصعوبة الحكم على أعيانهم بمقتضى تلك البدعة ولوازمها لتوقف ذلك على ثبوت الشروط وانتفاء الموانع، وليس هذا بالأمر الميسور والمتاح لكل محدِّث، فرووا عنهم حفظا للسنة من الضياع .

ومع ذلك احتاطوا للحديث فوضعوا شروطا وضوابط لأخذ حديث المبتدع تضمن سلامة الحديث[١٤٨]، واحتاطوا لمنهج أهل السنة والجماعة لئلا يغتر أحد بالمبتدعة حين يرى المحدثين يروون حديثهم، فلم يأخذوا عنهم سوى الحديث الذي حملوه، ولم يأخذوا عنهم آراءهم ومقالاتهم، وألفوا الكتب في الرد عليهم وإبطال حججهم وحذروا منهم أشد التحذير كما تقدم ذكره في الوقفة الثانية، بل ربما حذروا منهم حال الرواية عنهم كما كان الشافعي يفعل ؛ فقدذكر الخليلي أن الشافعي كان إذا حدث عن إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى قال: الثقة في حديثه المتهم في دينه [١٤٩]، وكما كان ابن خزيمة يفعل؛ فقد كان إذا حدث عن عباد بن يعقوب قال: حدثنا عباد بن يعقوب المتهم في رأيه الثقة في حديثه [١٥٠]، وامتنع كثير من المحدثين من التحديث عن المبتدعة حال حياتهم زجرا عنهم وتنفيرا منهم، ولم يحدثوا عنهم إلا بعد موتهم، وأمن الفتنة بهم كما تقدم ذكره في آخر الوقفة الخامسة .

ولا شك أن في رواية المحدثين عن المبتدعة بالشروط والضوابط المذكورة سابقا دليلا على عدلهم وإنصافهم ؛ إذ لم يمنعهم موقفهم الحازم من المبتدعة من أخذ ما عندهم من حديث النبي ﷺ حفظا للسنة، وهم في ذلك ممتثلون لقول الله تعالى : {يَا أَيُّهَا

الَّذِينَ آمَنُواْ كُونُواْ قَوَّامِينَ لِلّهِ شُهَدَاء بِالْقِسْطِ وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلاَّ تَعْدِلُواْ اعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى } [المائدة:٨] .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية : والله قد أمرنا ألا نقول إلا الحق، وألا نقول عليه إلا بعلم، وأمرنا بالعدل والقسط، فلا يجوز لنا إذا قال يهودي أو نصراني فضلا عن الرافضي قولا فيه حق أن نتركه أو نرده كله، بل لا نرد إلا ما فيه من الباطل دون ما فيه من الحق(١٥١)

ولا شك أنه يوجد كثير من العلماء المبرزين الذين خدموا الدين، وقد وقعوا في شيء من البدع فنحن لا نبخسهم مالهم من الفضل، ولا نمتنع من الانتفاع بما قدموه من علوم نافعة وفي الوقت نفسه نجتنب ما وقعوا فيه من البدع والمخالفات، وننبه عليها ونحذر منها؛ فإن الحق لا محاباة فيه .

الوقفة التاسعة : هل خرج البخاري حديث دعاة المبتدعة ؟.

ذكر القاسمي أن البخاري خرج عن كل عالم صَدوق ثَبْت من أي فرقة كان، حتى ولو كان داعية كعمران بن حطان، وداود بن الحصين(١٥٢)، والحق أن البخاري لم يحتج بالمبتدعة الدعاة احتجاجا مستقلا، وقد ذكر ابن حجر أن البخاري لم يخرج حديث داعية من المبتدعة إلا إذا كان قد تاب، أو اعتضدت روايته بمتابع(١٥٣) .

وقال عبدالله الجديع، وهو أحد الباحثين المعاصرين : الذي ثبت لي من خلال تأمل رجال الصحيحين أن الشيخين خرجا لجماعة من الرواة الثقات الموصوفين بغير نوع من البدع، لكن لا يكاد يوجد فيهم الداعية إلى مذهبه إلا قليلا، وهذا القليل يُقلان جدا من تخريج حديثهم، وما يخرجانه من ذلك منه ما يكون متابعة، ومنه ما يكون أصلا في الكتاب، لكنه محفوظ من غير رواية المبتدع عند غيرهما، فيخطيء على الشيخين أشد الخطأ من يطلق القول بأنهما أخرجا لأهل البدع من غير تمييز للداعية من غيره، وإنما التحقيق أنهما يراعيان الاحتياط في تخريج حديث الداعية على قِلَّتِه، فلا يخرجان إلا ماله أصل معلوم من غير طريقه(١٥٤) .

وقال القرني في رسالته بعد بحث هذه المسألة : مذهب من قال بقبول رواية الداعية إلى بدعته إذا كان صادقا ولم يرو ما يشيد ببدعته مذهب ضعيف، وأنا أُجِلُّ الصحيحين عن أن يكون فيهما رواية راو كان يدعو إلى بدعته، وأما ما ذكر عن بعض الرواة فالعذر للشيخين أن ما روياه عنهم قد روي عنهم قبل البدعة أو بعد التوبة أو لم يصح عند الشيخين رميهما بالبدعة[١٥٥] .

أما عمران بن حطان الذي ذكر القاسمي أن البخاري أخرج عنه وهو داعية، فقد ذكر ابن حجر أن البخاري لم يخرج له سوى حديث واحد في المتابعات، وأن لهذا الحديث عند البخاري طرقا أخرى غير طريق عمران هذا، قال ابن حجر : على أن أبا زكريا الموصلي حكى في تاريخ الموصل عن غيره أن عمران هذا رجع في آخر عمره عن رأي الخوارج فإن صح ذلك كان عذرا جيدا، وإلا فلا يضر التخريج عمن هذا سبيله في المتابعات[١٥٦] .

وأما داود بن الحصين فقد ذكر ابن حجر أن ابن حبان نفى أن يكون داعية ، ولم يخرج له البخاري سوى حديث واحد، وله شواهد[١٥٧] .

الوقفة العاشرة الاستدلال بقبول الصحابة أخبار الخوارج .

من جملة ما استدل به القاسمي على ماقرره في رسالته أن الصحابة رضي الله عنهم قبلوا أخبار الخوارج[١٥٨]، وقد تقدم ذكر دواعي ذلك وضوابطه في الوقفة السابقة، لكن الذي أريد التأكيد عليه هنا أن الصحابة – رضي الله عنهم– لم يتسامحوا مع الخوارج، فقد اجتنبوهم، وحذروا منهم، ورووا ماسمعوه من النبي ﷺ من الأمر بقتالهم، وعزمه على قتلهم قتل ثمود إن أدركهم، وأنهم يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية، وأنهم شر الخلق والخليقة، وأنهم سفهاء الأحلام لا يجاوز إيمانهم حناجرهم ، وقوله : " فأينما لقيتموهم فاقتلوهم ؛ فإن في قتلهم أجرا لمن قتلهم يوم القيامة "، وكل الجمل المتقدمة مروية في الصحيح [١٥٩]، إلى آخر مارواه الصحابة من وصفهم بشر الأوصاف كوصفهم بأنهم كلاب أهل النار، وأنهم شر قتلى تحت ظل السماء، وأن من

قتلوه خير قتلى تحت ظل السماء(١٦٠)، ومن المعلوم أن علي بن أبي طالب والصحابة- رضي الله عنهم - قاتلوا الخوارج استجابة لأمر النبي ﷺ وقضاء على شرهم وفتنتهم، فهل في شيء مما تقدم تسامح مذهبي مع أهل الفرق ؟!

الوقفة الحادية عشرة : ثناء القاسمي على بعض المبتدعة .

أثنى القاسمي في رسـالته على كثير من المبتدعة عموما ثم أثنى على عمرو بن عبيد المعتزلي خصوصا فقال : ولو نظروا في تراجم الرجال، وتدبروا سيرة كثير من أولئك المبدَّعين الأبطال لعلموا أن رميهم بالفسـق يكاد أن يهتز له العرش، خذ لك مثلا من شيوخ المعتزلة عمرو بن عبيد، وانظر في ترجمته إلى زهده وتقواه(١٦١) .

وأعلق على هذا بما قاله الذهبي معلقا على ثناء المنصور على عمرو بن عبيد :

اغتر بزهده وإخلاصه، وأغفـل بدعته(١٦٢)، وهذا ما وقع فيه القاسمي أيضا، فأحال على ترجمته ليعرف زهده وتقـواه، وتناسى ما جاء في تلك الترجمة نفسها من أقواله الخبيثة المنكرة .

ومن ذلك قوله : إن كانت {تبت يدا أبي لهب} [المسد :١] في اللوح المحفوظ فما لله على ابن آدم حجة(١٦٣)، وقولـه حين ذكر حديث الصادق المصدوق(١٦٤) : لو سمعت الأعمش يقول هذا لكذبته، ولو سمعت زيد بن وهب يقول هذا ما أجبته، ولو سمعت عبد الله بن مسعود يقول هذا ما قبلته، ولو سمعت رسول الله ﷺ يقول هذا لرددته، ولو سمعت الله تعالى يقول هذا لقلت له : ليس على هذا أخذت ميثاقنا(١٦٥).

وقوله : والله لو شهد عندي علي وعثمان وطلحة والزبير على سواك ماأجزته(١٦٦).

وقال القاسمـي مشيدا بالمعتزلة : وما قولك في قوم يرون مرتكب الكبيرة كافرا أو مخلدا في النار ؟ أليس في هذا نهاية التعظيم للدين، وغاية الابتعاد عن المعاصـي، والإشعار بامتلاء القلب من خشية الله بما يزع عن الكذب والافتراء ؟ بلى ! وألف بلى ! فأنى يستجيز عاقل بعد ذلك تفسيقهم، وهم على ما رأيت من التمسك بدين الله، والتصلب في المحافظـة

على حدوده ؟ ! فتدبر وأنصف[١٦٧] .

أقول : إنما يُعَظَّم الدين باتباع ما شرعه الله ورسوله، وسار عليه الصحابة وتابعوهم بإحسان، وليس في قولٍ يخالف قول الله ورسوله تعظيم للدين، وإنما هو استخفاف بدين الله وافتراء على الله ورسوله، وتَقوُّل على الله ورسوله بغير علم، وذلك من أعظم المحرمات وأقبح المعاصي والمنكرات، كما قال تعالى : {قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُواْ بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَاناً وَأَن تَقُولُواْ عَلَى اللَّهِ مَا لاَ تَعْلَمُونَ } [الأعراف :٣٣]، قال ابن القيم : فرتب المحرمات أربع مراتب، وبدأ بأسهلها وهو الفواحش، ثم ثنى بما هو أشد تحريما منه، وهو الإثم والظلم، ثم ثلث بما هو أعظم تحريما منهما، وهو الشرك به سبحانه ثم ربع بما هو أشد تحريما من ذلك كله، وهو القول عليه بلا علم، وهذا يعم القول عليه سبحانه بلا علم في أسمائه وصفاته وأفعاله، وفي دينه وشرعه[١٦٨]، والاجتهاد في العبادة والزهد في الدنيا لا ينفع صاحبه إذا كان من أهل البدع والضلالات، فالخوارج من أشد الناس اجتهادا في العبادة بإخبار النبي ﷺ الذي وصفهم بقوله : " يخرج فيكم قوم تحقرون صلاتكم مع صلاتهم، وصيامكم مع صيامهم وعملكم مع عملهم، ويقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية"[١٦٩] . ووصفهم أيضا بقوله : " يخرج قوم من أمتي يقرؤون القرآن ليس قراءتكم إلى قراءتهم بشيء، ولا صلاتكم إلى صلاتهم بشيء، ولا صيامكم إلى صيامهم بشيء يقرؤون القرآن يحسبون أنه لهم وهو عليهم، لا تجاوز صلاتهم تراقيهم، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية "[١٧٠]، فاجتهادهم في العبادة وغُلُوهم في الدين الذي حملهم على الإحداث في دين الله لم يغفر لهم بدعتهم، فأخبر عنهم النبي ﷺ بأنهم يمرقون من الدين .

وإذا كان المعتزلة معظِّمين للدين بقولهم بتخليد العاصي في النار كما يقول القاسمي فإنهم قد ردوا النصوص الواضحة من الكتاب والسنة التي ترد قولهم، وهل من يرد على الله قوله يكون معظما للدين ؟! قال قريش بن أنس : سمعت عمرو بن عبيد يقول : يؤتى بي يوم القيامة فأقام بين يدي الله عز وجل، فيقول لي :لم قلت : إن القاتل في النار؟، فأقول : أنت

قلته ثم تلا هذه الآية {وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِناً مُّتَعَمِّداً فَجَزَآؤُهُ جَهَنَّمُ} [النساء:٩٣]حتى فرغ من الآية. قال فقلت له – وما في القوم أصغر مني – : أرأيت إن قال لك إني قد قلت : {إِنَّ اللَّهَ لاَ يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاء } [النساء :٤٨] مِنْ أين علمت أني لا أشاء أن أغفر لهذا ؟ قال : فما رد علي شيئا(١٧١) .

خاتمة

تأثر الشيخ القاسمي بدعوة الشيخ محمد رشيد رضا إلى التقريب بين المذاهب الإسلامية المختلفة، والتي أطلقها في مجلة المنار، فألف رسالته ميزان الجرح والتعديل التي طغى فيها التأثر العاطفي بدعوة التقريب على المنهج العلمي الصحيح، فزعم القاسمي أن الأئمة المحدثين كانوا متسامحين مع أهل البدع مقرين بفضلهم، واستدل على ذلك بروايتهم عمن وصف بشيء من البدع، ودعا المعاصرين أن يقتدوا بأسلافهم في التسامح مع المبتدعة في هذا العصر، وترك الإنكار عليهم، والنظر إليهم على أنهم مجتهدون مأجورون .

والأساس الذي بنى عليه القاسمي نتائجه غير صحيح، فلم يكن المحدثون متسامحين مع أهل البدع، بل كان لهم معهم موقف حازم ومنهج صارم لا مهاودة فيه ولا محاباة . وأما روايتهم عمن وصف بشيء من البدع فليس هذا مذهب جميع المحدثين، فقد امتنعت طائفة من المحدثين من التحديث عنهم مطلقا، والرواة الذين وصفوا بشيء من البدع كثير منهم لم تثبت عليه تلك البدعة التي رمي بها، ومعظمهم على منهج أهل السنة والجماعة إلا في مخالفات يسيرة رموا من أجلها بالبدعة، وهم مجتهدون فيها، فلاتزول عدالتهم بذلك، ولا يصح وصفهم بأنهم من أهل الفرق المبتدعة الضالة، ويلحقون بهم، ويطلب أن يعامل الجميع معاملة واحدة كما فعل القاسمي .

وأما من ثبتت عليه البدعة بمفهومها الكامل ممن روي عنهم الحديث فعددهم قليل

جدا، ورواية من روى عنهم من المحدثين لا تعني عدالتهم عندهم، وإنما حملهم على الرواية عنهم ضرورة حفظ السنة، واتخذوا مع ذلك احتياطات كثيرة حفظا للسنة وصيانة لمنهج أهل السنة الجماعة في معاملة أهل البدع .

وصلى الله وسلم على نبيه الأمين وآله وصحبه أجمعين، والحمدلله رب العالمين .

الهوامش والتعليقات

(١) وقد طبع بتحقيق محمد بهجة البيطار وتقديم محمد رشيد رضا عدة طبعات منها طبعة دار النفائس في سنة ١٤٠٧ .

(٢) وقد طبع عدة طبعات، منها طبعة بتحقيق مأمون الجنان، نشرتها دار الكتب العلمية في ١٤١٥ .

(٣) وقد طبع بتعليق العلامة الألباني، ونشره المكتب الإسلامي في لبنان في سنة ١٣٩٠ .

(٤) انظر في ترجمته : جمال الدين وعصره، لظافر القاسمي، جمال الدين القاسمي لنزار أباظة، الأعلام للزركلي ١٣٥/٢، معجم المؤلفين لكحالة ١٥٧/٣ .

(٥) انظر مجلة المنار المجلد ١٥ الجزء ١١ ص ٨٥٧، والمجلد ١٥ الجزء ١٢ ص ٩١٢، والمجلد ١٦ الجزء ١ ص ٣٠

(٦) انظر مسألة التقريب بين أهل السنة والشيعة للدكتور ناصر القفاري ١٩٢/٢ .

(٧) انظر تقديم الشيخ رشيد رضا في أول كتاب قواعد التحديث للقاسمي /٢٣ .

(٨) مجلة المنار المجلد ١٧ الجزء ٨ ص ٦٣٣ .

(٩) مجلة المنار المجلد ٣١ الجزء ٤ ص ٢٩٠، وهو في المختار من المنار للشيخ عبدالعزيز آل الشيخ ٦٥/٩، وقد خصص هذا الجزء لما يتعلق بدعوة التقريب .

(١٠) هو عمران بن حطَّان السدوسي، صدوق إلا أنه كان على مذهب الخوارج، ويقال : رجع عن ذلك، مات ستة أربع وثمانين . تقريب التهذيب /٧٥٠ .

(١١) هو داود بن الحُصَين، الأموي مولاهم، أبوسليمان المدني، ثقة إلا في عكرمة، ورمي برأي الخوارج، مات سنة خمس وثلاثين ومائة. تقريب التهذيب /٣٠٥ .

(١٢) ميزان الجرح والتعديل / ٥ .

(١٣) السابق /٧ .

(١٤) السابق /١٠ .

(١٥) السابق /١٠ .

(١٦) السابق / ١١ .

(١٧) السابق /١٣ .

(١٨) هو عمرو بن عبيد بن باب، بموحدتين التميمي مولاهم، أبو عثمان البصري، المعتزلي المشهور،كان داعية إلى بدعته، اتهمه جماعة مع أنه كان عابدا، مات سنة ثلاث وأربعين ومائة أو قبلها . تقريب التهذيب/٧٤٠ .

(١٩) السابق /١٨-١٩ .

(٢٠) السابق / ٢١- ٢٢ .

(٢١) انظر السابق /٣٢، ٣٩-٥٠ .

(٢٢) تاريخ الجهمية والمعتزلة للقاسمي /٧٥ .

(٢٣) السابق/٨٠ .

(٢٤)تسامح الغرب مع المسلمين للدكتور عبداللطيف الحسين /٣٨ .

(٢٥) هو حمد بن علي بن محمد بن عتيق، أحد كبار علماء الدعوة السلفية في نجد في القرن الرابع عشر الهجري، توفي سنة ١٣٠١ في الأفلاج، وله عدة كتب نفيسة . انظر الأعلام ٢٧٢/٢ .

(٢٦)يراجع في بيان هذه الانحرافات كتاب تسامح الغرب مع المسلمين للدكتور عبداللطيف الحسين /٣١٦-٣٢٢

(٢٧) أصول السنة لابن أبي زمنين ١٠٢٤/٣ .

(٢٨) عقيدة السلف /١٠٠ .

(٢٩) شرح السنة للبغوي ٢٢٦/١ .

(٣٠) الشريعة للآجري ٢٥٤٠/٥ .

(٣١) الشريعة للآجري ٢٥٥٤/٥ .

(٣٢) انظر الآداب الشرعية لابن مفلح ٢٥٠/١ .

(٣٣) انظر السابق ٢٥١/١ .

(٣٤)مجموع الفتاوى ٢٨٠/٢٨ .

(٣٥) مدارج السالكين ٣٢٧/١ .

(٣٦) هجر المبتدع /١٨، ١٩ .

(٣٧) الرد على المخالف من أُصول الإسلام /٣٨ .

(٣٨) انظر تاريخ تدوين العقيدة السلفية لعبدالسلام بن برجس /١٧٩ .
(٣٩) سنن أبي داود ٥/٦ .
(٤٠) السابق ٥/٨ .
(٤١) انظر سنن ابن ماجه ١/ ٧٣، ١٧٩،١٧٢ .
(٤٢) انظر مسند الدارمي ١/٣٨٧ .
(٤٣) الإحسان لابن بلبان ١/٢٨٠ .
(٤٤) الاعتقاد للبيهقي /٢٧٢ .
(٤٥) انظر موقف أهل السنة والجماعة من أهل الأهواء والبدع للدكتور الرحيلي ٢/٥٣٠ .
(٤٦) انظر مسند الدرمي١/٣٨٧ .
(٤٧) الإبانة لابن بطة – كتاب الإيمان ٢/٤٤٥ .
(٤٨) السابق ٢/٤٤٧، والسنة للخلال ٦/١٠٥ .
(٤٩) السنة للخلال ٣/٤٩٩، سير أعلام النبلاء ٧/٢٥٣ .
(٥٠) سير أعلام النبلاء ٧/١٨٦ .
(٥١) حلية الأولياء ٨/١٠٣ .
(٥٢) سير أعلام النبلاء ٧/٣٦١-٣٧١ .
(٥٣) مسائل ابن هانيء ٢/١٥٣ .
(٥٤) السنة للخلال ٣/٤٩٣ .
(٥٥) السنة للخلال ٤/٥٤، ٥٥ .
(٥٦) السنة للخلال ٥/١١٧ .
(٥٧) ميزان الاعتدال ١/٩٧ .
(٥٨) السابق ٥/١٢١ .
(٥٩) الإبانة الكبرى لابن بطة – كتاب القدر ٢/٥٦ .
(٦٠) انظر تاريخ الجهمية والمعتزلة للقاسمي /٨٠ .
(٦١) انظر سير أعلام النبلاء ١١/٥٩، الإمام علي بن المديني لإكرام الله /١٠٠.
(٦٢) الضعفاء الكبير للعقيلي ٣/٢٣٩ .

(٦٣) المسند لأحمد طبعة الرسالة ٣٧٣/١٤ .

(٦٤) خلق أفعال العباد /٢٤ .

(٦٥) السابق /٣٣ .

(٦٦) انظر تقييد المهمل بتحقيق العمران ١٠٣٧/٣ .

(٦٧) انظر الكاشف ٢٢٩/٢ .

(٦٨) انظر هدي الساري /٢٣٥، فتح الباري ٣٤٣/٨ .

(٦٩) انظر تفصيل ماتقدم في هدي الساري /٤٩٠، الإمام محمد بن يحيى الذهلي محدثا ٣٤٤/١، العقيدة السلفية للجديع /٢٣٩ .

(٧٠) إصلاح المساجد /٧ .

(٧١) السابق /١٠ .

(٧٢) السابق /١٧ .

(٧٣) السابق/١٩ .

(٧٤) الجامع لأحكام القرآن ٩٢/٧ .

(٧٥) تفسير البغوي ٤٩١/١ .

(٧٦)تفسير الطبري ٣٣٠/٥ .

(٧٧) في كتاب السنة – باب في القدر ٦٦/٥ ح ٤٦٩١ .

(٧٨) مختصر سنن أبي داود للمنذري ٥٨/٧ .

(٧٩) انظر العلل للدراقطني المجلد الرابع من المخطوط ل ٩٦–٩٧ .

(٨٠) انظر النقد الصحيح للعلائي/ ٢٩، أجوبة الحافظ ابن حجر عن أحاديث المصابيح المطبوع في أول مصابيح السنة ٨٢/١، صحيح سنن أبي داود للألباني ح ٣٩٢٥، النهج السديد للفهيد /٣٥٩، جنة المرتاب /٢٩ .

(٨١) هجر المبتدع /٤١، وانظر مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٢٠٣/٢٨ –٢١٣ .

(٨٢) صحيح مسلم (المقدمة) ١٥/١.

(٨٣) الجرح والتعديل ٣٣/٢ .

(٨٤) التمهيد لابن عبد البر ١/ ٦٥ .

(٨٥) شرح علل الترمذي ٥٣/١ .

(٨٦) هدي الساري /٤٤٩ في ترجمة عكرمة مولى ابن عباس .

(٨٧) اسمه : كتاب الرجال، لأبي عمرو محمد بن عمر الكشي الشيعي، وهو أهم وأقدم كتب الشيعة في الجرح والتعديل وعمدتها ، والموجود من هذا الكتاب هو مااختاره الطوسي منه وسماه اختيار معرفة الرجال، وقد طبع في العراق وفي إيران . انظر رجال الشيعة في الميزان لعبدالرحمن الزرعي /٢٦ .

(٨٨) اسمه كتاب الرجال لأحمد بن محمد النجاشي الشيعي، وهو مطبوع في إيران .

(٨٩) يعني في كتابه تدريب الراوي (٣٨٩/١، طبعة الفاريابي)، فقد ذكر في صفة من تقبل روايته أسماء من رمي ببدعة من رواة الصحيحين .

(٩٠) يعني الحافظ ابن حجر في كتابه تقريب التهذيب .

(٩١) قواعد التحديث للقاسمي / ٢٠٣ .

(٩٢) انظر طبقات الشافعية الكبرى ٣٦٥/٣ .

(٩٣) البدعة للقرني /١٦٣ .

(٩٤) السابق /١٩٠ .

(٩٥) انظر هدي الساري/٤٠٧ .

(٩٦) انظر السابق /٤٣٦ .

(٩٧) انظر السابق/٤٢٥ .

(٩٨) مقدمة صحيح مسلم ٨/١ .

(٩٩)ميزان الجرح والتعديل /٢٠ .

(١٠٠) هدي الساري/٤٠٣ .

(١٠١) انظر علوم الحديث للجديع /١٠، منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث ٢٥٠/١ .

(١٠٢) انظر الكفاية للخطيب ٣٧٢/١ .

(١٠٣)جرجان مدينة مشهورة عظيمة بين طبرستان وخراسان، وقد خرج منها خلق من الأدباء والعلماء والفقهاء والمحدثين . معجم البلدان ١١٩/٢ .

(١٠٤) هو جَوَّاب بن عبيدالله التيمي الكوفي، صدوق رمي بالإرجاء . تقريب التهذيب /٢٠٤ .

(١٠٥) الجرح والتعديل ١/ ٨٠ .
(١٠٦) انظر حلية الأولياء ٧/ ٣١، سير أعلام النبلاء ٧/ ٢٥٣ .
(١٠٧) سير أعلام النبلاء ٧/ ٢٤٠ .
(١٠٨) انظر تقريب التهذيب /٦٠٧ .
(١٠٩) الاعتصام بتحقيق مشهور سلمان ١/ ٢٧٥ .
(١١٠) السابق ١/ ٢٤٧ .
(١١١) سير أعلام النبلاء ٧/ ٣٨٠ .
(١١٢)مجموع الفتاوى ٣/ ٣٥٧ .
(١١٣)مجموع الفتاوى ٣/ ٤٩ .
(١١٤)سير أعلام النبلاء ٥/ ٣٧٤ .
(١١٥)الرفع والتكميل /٣٥٢،٣٦٨ .
(١١٦)سير أعلام النبلاء ١١/ ٤٤٦ .
(١١٧)
انظر موقف الشيعة من أهل السنة /٢٣، الشيعة وتحريف القرآن /٨٨، وكلا الكتابين لمحمد مال ا لله .
(١١٨) هدي الساري /٣٨٥ .
(١١٩) البدعة للقرني/٢١٨ .
(١٢٠) انظر فتح المغيث ٢/ ٤٠ .
(١٢١)فتح الباري ٩/ ١١٣ .
(١٢٢) صحيح مسلم – كتاب الجمعة – باب تخفيف الصلاة والخطبة ٢/ ٥٩٢ ح٨٦٧
(١٢٣) حقيقة البدعة للغامدي ٢/ ١٩٢ .
(١٢٤) انظر الكفاية ١/ ٣٦٧، نزهة النظر /١٠٠، الأحكام المترتبة على الفسق ١/ ٥٩، حقيقة البدعة ٢/ ١٩٢
(١٢٥) هدي الساري /٣٨٥ .

(١٢٦) المغني ١٤٨/١٤ .

(١٢٧) مدارج السالكين ٢٧٧/١ .

(١٢٨)نزهة النظر بتحقيق نور الدين عتر /٥٥ .

(١٢٩) انظر السابق /٨٥ .

(١٣٠)هدي الساري /٤٠٣ .

(١٣١) انظر فتح الباري ٣١٦/١٣ .

(١٣٢) حاشية ابن قطلوبغا /١٠١ .

(١٣٣) ثمرات النظر في علم الأثر للصنعاني /٤٧ .

(١٣٤) ميزان الاعتدال ٥/١ .

(١٣٥) أحوال الرجال /٣٢ .

(١٣٦) الجرح والتعديل ٢٦/٢ .

(١٣٧) مجموع الفتاوى ١٩١/١٩ .

(١٣٨) رواه البخاري في كتاب العلم – باب فضل من علم وعلم ٤٢/١ ح٧٩، ومسلم في كتاب الفضائل – باب بيان مثل ما بعث به النبي صلى الله عليه وسلم من الهدى والعلم ٤/ ١٧٨٧ ح ٢٢٨٢ من حديث أبي موسى رضي الله عنه .

(١٣٩)شرح النووي على مسلم ٤٨/١٥ .

(١٤٠) كتاب بدء الخلق – باب صفة إبليس وجنوده ١١٩٤/٣ ح٣١٠١ .

(١٤١) ميزان الجرح والتعديل /٨ .

(١٤٢) انظر موقف أهل السنة والجماعة من أهل الأهواء والبدع ٦٨٥/٢ .

(١٤٣) انظر موقف أهل السنة والجماعة من أهل الأهواء والبدع ٦٥٢/٢، ٦٧٣ .

(١٤٤) الأم ٦/ ٢٠٦ .

(١٤٥)ميزان الاعتدال ٥/١ .

(١٤٦) انظر حقيقةالبدعة للغامدي ٢١٤/٢ .

(١٤٧) مجموع الفتاوى ٤٩٨/١٢ .

(١٤٨) انظر نزهة النظر /١٠١ .

(١٤٩) الإرشاد للخليلي ١/٣٠٨ .
(١٥٠)صحيح ابن خزيمة ٢/٣٧٦ .
(١٥١)منهاج السنة ٢/٣٢ .
(١٥٢) ميزان الجرح والتعديل /٥ .
(١٥٣) انظر هدي الساري /٤٥٩ .
(١٥٤) من تعليقه على المقنع في علوم الحديث لابن الملقن ١/٢٧٠ .
(١٥٥) البدعة للقرني/١٩٧ .
(١٥٦)هدي الساري /٤٣٣ .
(١٥٧) انظر هدي الساري /٤٠١ .
(١٥٨) ميزان الجرح والتعديل /٢٤ .
(١٥٩) انظر الجامع بين الصحيحين للشامي ٤/٥٦٩ .
(١٦٠) انظر الشريعة للآجري ١/٣٦٥ .
(١٦١) ميزان الجرح والتعديل /١٨ .
(١٦٢) سير أعلام النبلاء ٦/١٠٥ .
(١٦٣) سير أعلام النبلاء ٦/١٠٤ .
(١٦٤) وهو حديث ابن مسعود ﷺ المتفق على صحته :" إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه " الحديث، في صحيح البخاري برقم ٣٠٣٦، وفي صحيح مسلم برقم ٢٦٤٣ .
(١٦٥)تهذيب الكمال ٢٢/ ١٢٩ .
(١٦٦)تاريخ بغداد ١٢/ ١٧٨ .
(١٦٧) ميزان الجرح والتعديل /١٨-١٩ .
(١٦٨) إعلام الموقعين بتحقيق مشهور سلمان ٢/٧٣ .
(١٦٩) صحيح البخاري ٤/ ١٩٢٨ ح ٤٧٧١، وصحيح مسلم ٢/٧٤٣ ح ١٠٦٤ .
(١٧٠) صحيح مسلم ٢/٧٤٨ ح ١٠٦٦ .
(١٧١) تهذيب الكمال ٢٢/١٣١ .

مراجع البحث

١- الآداب الشرعية لمحمد بن مفلح المقدسي – تحقيق شعيب الأرنؤوط – مؤسسة الرسالة– الطبعة الثالثة ١٤١٩ .

٢- الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة لعبيدالله بن محمد بن بطة العكبري – تحقيق رضا نعسان وعثمان آدم – دار الراية – الطبعة الثانية ١٤١٨ .

٣- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان لعلي بن بلبان الفارسي– تحقيق شعيب الأرنؤوط – مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى ١٤٠٨ .

٤- الأحكام المترتبة على الفسق في الفقه الإسلامي لفونا آدم – دار المنهاج –الطبعة الأولى ١٤٢٥ .

٥- أحوال الرجال لإبراهيم بن يعقوب الجوزجاني – تحقيق صبحي السامرائي – مؤسسة الرسالة – الطبعة الاولى ١٤٠٥ .

٦- الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليل بن عبدالله الخليلي – تحقيق محمد سعيد إدريس – مكتبة الرشد – الطبعة الأولى ١٤٠٩ .

٧- إصلاح المساجد من البدع والعوائد لجمال الدين القاسمي – المكتب الإسلامي – الطبعة الخامسة ١٤٠٣ .

٨- أصول السنة لمحمد بن أبي زمنين – تحقيق محمد هارون – رسالة ماجستير في الجامعة الإسلامية، ونقلت منها بواسطة كتاب موقف أهل السنة والجماعة من أهل الأهواء والبدع للرحيلي .

٩- الاعتصام لإبراهيم بن موسى الشاطبي – تحقيق مشهور آل سلمان – مكتبة التوحيد – الطبعة الأولى ١٤٢١ .

١٠- الاعتقاد لأحمد بن الحسين البيهقي – تحقيق فريح البهلال – رئاسة الإفتاء – الطبعة الأولى ١٤١٨ .

١١- الأعلام لخير الدين الزركلي – دار العلم للملايين – الطبعة الثامنة ١٩٨٩ .

١٢- إعلام الموقعين لمحمد بن أبي بكر الشهير بابن قيم الجوزية - تحقيق مشهور آل سلمان - دار ابن الجوزي الطبعة الأولى ١٤٢٣ .

١٣- الإمام علي بن المديني ومنهجه في نقد الرجال لإكرام الله إمداد الحق - دار البشائر - الطبعة الأولى ١٤١٣ .

١٤- الإمام محمد بن يحيى الذهلي محدثا لسليمان العسيري - جامعة أم القرى - الطبعة الأولى ١٤١٩ .

١٥- الأم لمحمد بن إدريس الشافعي - أشرف على طبعه محمد النجار - دار المعرفة بلبنان .

١٦- البدعة وأثرها في الدراية والرواية لعائض بن عبدالله القرني - دار الطرفين بالطائف .

١٧- تاريخ بغداد لأحمد بن علي الخطيب البغدادي - دار الكتب العلمية بلبنان .

١٨- تاريخ الجهمية والمعتزلة لجمال الدين القاسمي - مؤسسة الرسالة - الطبعة الثالثة ١٤٠٥ .

١٩- تسامح الغرب مع المسلمين في العصر الحاضر لعبداللطيف الحسين - دار ابن الجوزي - الطبعة الأولى ١٤١٩

٢٠- تفسير البغوي المسمى معالم التنزيل للحسين بن مسعود البغوي - تحقيق خالد العك ومروان سوار - دار المعرفة - الطبعة الثانية ١٤٠٧ .

٢١- تفسير الطبري المسمى جامع البيان لمحمد بن جرير الطبري - مكتبة الحلبي - الطبعة الثالثة .

٢٢- تقريب التهذيب لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني - تحقيق صغير الباكستاني - دار العاصمة - الطبعة الأولى ١٤١٦ .

٢٣- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ليوسف بن عبدالله بن عبدالبر - الطبعة المغربية .

٢٤- تهذيب الكمال في أسماء الرجال ليوسف بن عبدالرحمن المزي - تحقيق بشار عواد - مؤسسة الرسالة - الطبعة الرابعة ١٤٠٦ .

٢٥- ثمرات النظر في علم الأثر لمحمد بن إسماعيل الصنعاني - تحقيق رائد صبري - دار العاصمة- الطبعة الأولى ١٤١٧ .

٢٦- الجامع بين الصحيحين لصالح الشامي - دار القلم - الطبعة الأولى١٤١٥ .

٢٧- الجامع لأحكام القرآن لمحمد بن أحمد الأنصاري القرطبي - دار الكتب العلمية بلبنان - الطبعة الأولى ١٤٠٨

٢٨- الجرح والتعديل لعبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي - تصحيح عبدالرحمن المعلمي - دائرة المعارف العثمانية - الطبعة الأولى ١٣٧٢ .

٢٩- جمال الدين القاسمي لنزار أباظة - دار القلم - الطبعة الأولى ١٤١٨ .

٣٠- جمال الدين القاسمي وعصره لظافر القاسمي - مكتبة أطلس - الطبعة الأولى ١٣٨٥ .

٣١- جنة المرتاب بنقد المغني عن الحفظ والكتاب لأبي إسحاق الحويني - دار الكتاب العربي - الطبعة الأولى ١٤٠٧ .

٣٢- حاشية ابن قطلوبغا على شرح نخبة الفكر لقاسم بن قطلوبغا - تحقيق إبراهيم الناصر - دار الوطن - الطبعة الأولى ١٤٢٠ .

٣٣- حقيقة البدعة وأحكامها لسعيد الغامدي - مكتبة الرشد - الطبعة الثالثة ١٤١٩ .

٣٤- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني - دار الكتاب العربي - الطبعة الخامسة ١٤٠٧ .

٣٥- خلق أفعال العباد والرد على الجهمية وأصحاب التعطيل لمحمد بن إسماعيل البخاري - تحقيق فهد الفهيد - دار أطلس الخضراء - الطبعة الأولى ١٤٢٥ .

٣٦- الرد على المخالف من أصول الإسلام لبكر أبوزيد - دار الهجرة - الطبعة الأولى ١٤١١ .

٣٧- الرفع والتكميل في الجرح والتعديل لمحمد عبدالحي اللكنوي - تحقيق عبدالفتاح أبوغدة - مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب - الطبعة الثالثة ١٤٠٧ .

٣٨- السنة لأحمد بن محمد الخلال – تحقيق عطية الزهراني – دار الراية – الطبعة الأولى ١٤١٠ .

٣٩- سنن أبي داود لأبي داود سليمان بن الأشعث – إعداد عزت عبيد دعاس – دار الحديث بسورية .

٤٠- سنن ابن ماجه لمحمد بن يزيد ابن ماجه القزويني – تحقيق بشار عواد – دار الجيل – الطبعة الأولى ١٤١٨ .

٤١- سير أعلام النبلاء لمحمد بن أحمد الذهبي – مؤسسة الرسالة – الطبعة الثامنة ١٤١٢ .

٤٢- شرح السنة للحسين بن مسعود البغوي – تحقيق زهير الشاويش وشعيب الأرنؤوط – المكتب الإسلامي الطبعة الثانية ١٤٠٣ .

٤٣- شرح صحيح مسلم ليحيى بن شرف النووي – دار الريان للتراث – الطبعة الأولى ١٤٠٧ .

٤٤- شرح علل الترمذي لابن رجب عبدالرحمن بن أحمد الحنبلي – تحقيق نور الدين عتر – دار العطاء – الطبعة الرابعة ١٤٢١ .

٤٥- الشريعة لمحمد بن الحسين الآجري – تحقيق عبدالله الدميجي – دار الوطن – الطبعة الثانية ١٤٢٠ .

٤٦- الشيعة وتحريف القرآن لمحمد مال الله – دار الوعي الإسلامي – الطبعة الأولى ١٤٠٢ .

٤٧- صحيح البخاري لمحمد بن إسماعيل البخاري – تحقيق مصطفى البغا – دار ابن كثير – الطبعة الرابعة ١٤١٠ .

٤٨- صحيح مسلم لمسلم بن الحجاج النيسابوري – تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي – دار الحديث بمصر – الطبعة الأولى ١٤١٢ .

٤٩- صحيح سنن أبي داود لمحمد ناصر الدين الألباني – مكتب التربية العربي لدول الخليج – الطبعة الأولى ١٤٠٩

٥٠- الضعفاء الكبير لمحمد بن عمرو العقيلي – تحقيق عبدالمعطي قلعجي – دار الكتب العلمية – الطبعة الأولى ١٤٠٤ .

٥١- عقيدة السلف أصحاب الحديث لعبدالرحمن بن إسماعيل الصابوني - تحقيق بدر البدر - الدار السلفية - الطبعة الأولى ١٤٠٤ .

٥٢- العقيدة السلفية في كلام رب البرية لعبدالله بن يوسف الجديع - الطبعة الأولى ١٤٠٨ .

٥٣- العلل الواردة في الأحاديث النبوية لعلي بن عمر الدارقطني - المجلد الرابع - مخطوطة دار الكتب المصرية .

٥٤- علوم الحديث لعبدالله بن يوسف الجديع - مركز البحوث الإسلامية - الطبعة الثالثة ١٩٩٩ .

٥٥- فتح الباري بشرح البخاري لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني - المكتبة السلفية - الطبعة الأولى .

٥٦- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث لمحمد بن عبدالرحمن السخاوي - تحقيق علي حسين علي - الجامعة السلفية بالهند - الطبعة الأولى ١٤٠٧ .

٥٧- قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث لجمال الدين القاسمي - دار النفائس - الطبعة الأولى ١٤٠٧ .

٥٨- الكفاية في معرفة أصول علم الرواية لأحمد بن علي الخطيب البغدادي - تحقيق إبراهيم الدمياطي - دار الهدى الطبعة الأولى ١٤٢٣ .

٥٩- مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية - دار عالم الكتب بالرياض - طبعة ١٤١٢ .

٦٠- مجلة المنار لمحمد رشيد رضا .

٦١- المختار من المنار لعبدالعزيز بن محمد آل الشيخ - الطبعة الثانية ١٤١٦ .

٦٢- مختصر سنن أبي داود لعبدالعظيم بن عبدالقوي المنذري - تحقيق محمد حامد الفقي - مكتبة السنة المحمدية .

٦٣- مدارج السالكين لمحمد بن أبي بكر الشهير بابن قيم الجوزية - دار إحياء التراث العربي - الطبعة الأولى ١٤١٩ .

٦٤- مسائل الإمام أحمد لابن هانئ - تحقيق زهير الشاويش - المكتب الإسلامي - الطبعة الأولى ١٣٩٤.

٦٥- مسألة التقريب بين أهل السنة والشيعة لناصر القفاري - دار طيبة - الطبعة الرابعة ١٤١٦ .

٦٦- المسند للإمام أحمد بن حنبل - تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين - مؤسسة الرسالة - الطبعة الأولى ١٤١٣ .

٦٧- مسند الدارمي المعروف بسنن الدارمي لعبدالله بن عبدالرحمن الدارمي - تحقيق حسن أسد - دار المغني - الطبعة الأولى ١٤٢١ .

٦٨ - مصابيح السنة للحسين بن مسعود البغوي - تحقيق يوسف المرعشلي وآخرين - دار المعرفة - الطبعة الأولى ١٤٠٧ .

٦٩- معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة - مؤسسة الرسالة - الطبعة الأولى ١٤١٤ .

٧٠- المغني شرح مختصر الخرقي لعبدالله بن قدامة المقدسي - تحقيق التركي والحلو - دار هجر - الطبعة الأولى .

٧١- المقنع في علوم الحديث لعمر بن علي ابن الملقن - تحقيق عبدالله الجديع - دار فواز - الطبعة الأولى ١٤١٣ .

٧٢- منهاج السنة النبوية لأحمد بن تيمية - تحقيق محمد رشاد سالم - جامعة الإمام - الطبعة الأولى ١٤٠٦ .

٧٣- منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث لبشير علي عمر - وقف السلام الخيري- الطبعة الأولى ١٤٢٥ .

٧٤- موقف أهل السنة والجماعة من أهل الأهواء والبدع لإبراهيم الرحيلي - مكتبة العلوم والحكم - الطبعة الأولى ١٤٢٢ .

٧٥- موقف الشيعة من أهل السنة لمحمد مال الله .

٧٦- ميزان الاعتدال في نقد الرجال لمحمد بن أحمد الذهبي – تحقيق علي البجاوي – دار المعرفة .

٧٧- ميزان الجرح والتعديل لجمال الدين القاسمي – مؤسسة الرسالة ١٤٠٥ .

٧٨- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني – تحقيق نور الدين عتر – الطبعة الثانية ١٤١٤ .

٧٩- النهج السديد في تخريج أحاديث تيسير العزيز الحميد لجاسم الدوسري– دار الخلفاء – الطبعة الأولى ١٤٠٤ .

٨٠- هجر المبتدع لبكر بن عبدالله أبوزيد – دار ابن الجوزي – الطبعة الثانية ١٤١٠ .

٨١- هدي الساري مقدمة فتح الباري لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني – المكتبة السلفية .